تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية

Analyzing the Content of Social Studies Curriculum at the Primary Stage in the Light of Legal Culture

بحث تكميلي مشتق من رسالة الدكتوراه

إعداد

دينا رفعت سيدهم معوض

باحثة بمرحلة الدكتوراه قسم المناهج وطرق التدريس

كلية التربية – جامعة حلوان

أ.د/ أمير إبراهيم القرشي

أستاذ المناهج وطرق تدريس التاريخ

كلية التربية – جامعة حلوان

أ.د/ والي عبد الرحمن أحمد

أستاذ المناهج وطرق تدريس التاريخ

كلية التربية – جامعة حلوان

مستخلص البحث:

هدف البحث إلى تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية، ولتحقيق هدف البحث أعدت الباحثة قائمة بأبعاد الثقافة القانونية، واستمارة لتحليل محتوى مناهج الدراسات، وتكونت مجموعة البحث من (٦) كتب لمادة الدراسات الاجتماعية الخاصة بالصفوف الرابع والخامس والسادس الابتدائي الاجتماعية ، وأوضحت نتائج البحث انخفاض ملحوظ في تضمين محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية لأبعاد الثقافة القانونية، وفي ضوء ذلك تم وضع مجموعة من التوصيات، والبحوث المقترحة.

الكلمات المفتاحية:

تحليل – محتوى – مناهج الدراسات الاجتماعية – الثقافة القانونية.

Abstract:

The aim of the research was to analyze the content of social studies curriculams at the primary stage in light of the dimensions of legal culture. To achieve the research objective, the researcher prepared a list of the dimensions of legal culture and a form to analyze the content of the studies curriculams. The research group consisted of (6) books for the social studies subject for the fourth, fifth and sixth grades of primary school. The research results showed a noticeable decrease in the inclusion of the dimensions of legal culture in the content of social studies curriculams at the primary stage. In light of this, a set of recommendations and proposed research were developed.

Key words:

Analyzing – Content – Social Studies Curriculams – Legal Culture.

مقدمة:

إن التغيرات والتطورات التي يشهدها عصرنا الحالي فرضت على التربية تحديات جديدة، فأصبحت التربية مطالبة أن تبذل كل جهد ممكن لإعداد الإنسان العصري القادر على التفكير السليم البنّاء، والمزود بالمعرفة والمهارات الأساسية التي تُمكنه من تحقيق الملائمة مع طبيعة عصره وخصائصه، والبيئة من حوله وما يطرأ عليها من تغيرات، وتطورات سريعة ومتلاحقة.

لذلك تسعى التربية بوصفها جزءًا من حياة الإنسان إلى إعداد الفرد إعدادًا متكاملًا من جميع النواحي العقلية، والجسمية، والخلقية لكي يصبح مواطنًا صالحًا في المجتمع، بالإضافة إلى تعريف المواطن بمقومات بيئته الطبيعية والاجتماعية، والتعرف على حاجات المجتمع ومشكلاته، والبحث عن الحلول المناسبة لها بمختلف الطرق والوسائل. (محمد السيد:٢٠١١، ص٢٣٣)

ولكي تكون التربية وسيلة لصنع الإنسان الذي يمتلك إرادة التغيير نحو الأفضل، عليها أن تتطور وتتجدد باستمرار بأهدافها، ومحتواها، وطرائها، لأنها الأداة التي يتم بواسطاتها تحقيق الأهداف المنشودة. وإن مرآة التربية في تحقيق أهدافها هو المنهج فمن خلال ما يقدمه من حقائق، ومفاهيم، ومعلومات، ومهارات، ومعارف تهدف للوصول بالطالب إلى أقصى مايمكن من إبراز طاقاته، والكشف عن قدراته، وتنمية ما لديه من استعدادات. (سعد علي:٢٠١٥، ص ١١)

ولهذا تهتم التربية الحديثة بالمناهج الدراسية كَونها تُعد من موضوعات التربية، حيث أن المناهج الدراسية وما ينبثق عنها من مقررات مدرسية، إنما هي فرص لحدوث التعلم عند المتعلمين، كما أن المناهج الدراسية تُشكِل اللبنة الأساسية للأفراد للتعامل مع المستجدات الحديثة في ظل عالم متسارع التغير بما يحقق لهم ولمجتمعهم الانتفاع من الخبرات، والإمكانيات المعرفية، والمادية المتوفرة، كما ترى المنهج الطريق الوحيد لإحداث التغير المطلوب عند المتعلمين بما ينسجم مع المستجدات العلمية. (عواد جاسم:٢٠٠٦،ص ١٢٩)

ولقد دفع هذا المربين والمهتمين بشئون التربية والتعليم إلى أن يعيدوا النظر في مناهج التعليم بوصفها وسيلة للتغلب على التحديات المختلفة الي تواجه المتعلمين من خلال إعداد موارد بشرية قادرة على أن تكون أداة للتنمية الشاملة.

وفي ظل المفهوم الجديد للمنهج يُعد الكتاب المدرسي أداة لتحقيق الأهداف المحددة للمادة الدراسية، حيث يمثل الكتاب المدرسي المصدر المنظم الذي يحتوى على المعارف، والمعلومات، والحقائق، والمفاهيم، والمبادئ، والقيم، والمهارات المراد اكسابها للمتعلمين، والتي تعطي للمتعلم فكرًا واعيًا قادرًا على الفهم، والتحليل،

فضلًا عن كونه وسيلة من وسائل الاتصال المباشر بين المعلم والطالب، ويسهم بشكل إيجابي في توفير بيئة تعليمية خصبة قائمة على التفاعل والنشاط إذا استخدم الاستخدام الأمثل الذي يتناسب مع الأهداف التربوية، والمحتوى، والوسائل، وأساليب التقويم. (عبد الرحمن الهاشمي، ومحسن علي:٢٠٠٩، ص ٣١٤)

لذلك يحتل الكتاب المدرسي مكانة رئيسة في العملية التعليمية، لما له من أثر واضح وفعّال فيها، حيث لا غنى للمعلم والمتعلم عنه، كما أن الإطار التنظيمي للمحتوى يكون في المنهج المقرر، حيث يوفر قدرًا من الخبرات التعلمية والتعليمية الموجهة لتحقيق الأهداف المنشودة، لذا ينبغي أن يُصمم بعناية تامة، من حيث اختيار مكوناته، وتنظيم خبراته التعليمية، وإنتاجه شكلًا، ومضمونًا في مختلف المراحل الدراسية، خاصة المرحلة الابتدائية التي تُعتبر قاعدتها الأساسية. (ابتسام حسن:٢٠١٨، ص ٥٣٤)

ومن هنا تأتي أهمية الكتاب المدرسي التي تتطلب من القائمين على عملية التأليف إعداده، وإخراجه بمواصفات علمية، وتربوية رصينة يتم من خلالها تحسين العملية التعليمية، وتطويرها من أجل تحقيق الأهداف المرسومة.(عبد الكريم فتح الله:٢٠٠٧، ص ٧٧).

ولعل أبرز أساليب العناية بالكتاب المدرسي تتمثل في أسلوب تحليل محتواه التعليمي، أي دراسة المادة المقصودة من أجل معرفة طبيعة وأسس تكوين المادة وفق المعايير والمواصفات التي وُضِعت بما يتوائم مع حاجات المجتمع، وأهدافه، وتطلعاته، وبما ينسجم مع حاجات المتعلمين. (جبر بن محمد:٢٠٠٥،ص ٨٨٥)

إن تحليل المحتوى للكتاب المدرسي يعطي وصفًا دقيقًا لما يتضمنه الكتاب من مفاهيم، وحقائق علمية ويُقدم المبادئ الأساسية للتصحيح، والتعديل، والتغير، وتسهيل اختيار المحتوى العلمي المناسب، كما أن عملية تحليل المحتوى تُعد لازمة من لوازم تقويم المنهج لتحديد نواحي القوة والضعف فيها، مما يعني عدم استغناء مصممي المناهج التعليمية، ومطوريها، ومنفذيها عن عملية تحليل المحتوى.

وتوصف العلاقة بين المنهج والكتاب المدرسي بأنها علاقة الجسد بالروح، فيمثل الكتاب المدرسي التفسير الصادق للمنهج بما يتضمنه من الأنشطة، والخبرات، والممارسات التعليمية التي تساعد على تحقيق الأهداف التعليمية الموضوعة من أجله، وبذلك يحتل مكانة بارزة ومهمة في النظام التعليمي باعتباره أسهل المراجع المتوافرة لجميع الطلبة. (محسن علي:٢٠٠٨، ص٣١٥)

ولهذا يسعى القائمون على تخطيط المناهج الدراسية بصفة عامة ومناهج الدراسات الاجتماعية بصفة خاصة بالعمل على تطويرها باستمرار خاصة في ظل التطورات السريعة والمتعاقبة التي نشهدها في وقتنا الحاضر؛ بسبب المكانة البارزة التي تحظى بها مناهج الدراسات الاجتماعية بين المناهج الدراسية الآخرى ولمختلف المراحل، كونها تلقي الضوء على الإنسان وعلاقته بالبيئة المحيطة، وتبصر الفرد بماضيه، وحاضره، ومستقبله، وتعمل على إكساب المتعلمين الميول، والاتجاهات، والقيم التي تمكنهم من مواجهة مشكلات الحياة.

كما أن مناهج الدراسات الاجتماعية مَعنية أكثر من غيرها بتوفير المعارف، والمهارات، والخبرات المتتابعة للمتعلم خاصة في مرحلة التعليم الابتدائي التي تساعده مستقبلًا على ممارسة دوره كمواطن صالح.

لذلك لابد من توافر قدر مناسب من الثقافة القانونية لدى أفراد هذا المجتمع، فالثقافة القانونية تكسب الأفراد إدراكًا وتقديرًا لأهمية القانون والنظام في المجتمع، وتساعدهم على إدراك حقوقهم، والتعرف على مسئولياتهم، وبذلك تعد أساسًا لتكوين المواطن الصالح في هذا العصر الذي تشابكت أواصره، واختلفت عناصره، وتباينت مصالحه، وتفجرت معارفه، هذا فضلًا عن كَونها ضرورة لبناء وتنمية المجتمعات من خلال تجسيد مفهوم دولة القانون والمؤسسات لدى الفرد.(ايمان محمد:٢٠١٨، ص ١٧٧)

وعلى ذلك فإن الثقافة القانونية تمثل إحدى مكونات الثقافة العامة للفرد والتي يجب أن يكتسبها بوصفه عضوًا في المجتمع لكي يدرك حقوقه فيمارسها، وواجباته فيؤديها، حيث تهدف الثقافة القانونية إلى تنمية وعي أفراد المجتمع بالقانون من خلال تزويدهم بالمعارف، والمفاهيم، والاتجاهات، والمبادئ المرتبطة ببعض القوانين والتشريعات، واللوائح التي ترتبط بطبيعة الوضع المهني داخل المجتمع، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الالتزام، وقيم الضبط، والربط والحس بالمسئولية المهنية، والاجتماعية، والسلوكية لدى الفرد. (زكي بن عبد العزيز، وأمير القرشي:٢٠١١،ص٤٠)

أن نشر وتعميق ثقافة القانون لدى المواطنين يُعد من العوامل الأساسية في عملية التطوير والتنمية التي يطمح إليها أي مجتمع، بل هو شرط لكل إصلاح في جميع المؤسسات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في المجتمع، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب أن يتم بناء البرامج التي تستهدف نشر الثقافة القانونية في ضوء أبعاد وجوانب تلك الثقافة.

إن الهدف من نشر الثقافة القانونية ليس إعداد متخصصين في القانون، وإنما مساعدة المتعلمين على اكتساب قدرًا من المعارف القانونية التي تؤهلهم لمواجهة وحل المشكلات التي قد تعترض حياتهم اليومية بوعي ومسئولية. ومن هذا المنطلق أصبح تحقيق درجة من الوعي بالقانون لدى الطلاب في مراحل التعليم المختلفة هدفًا ومطلبًا تربويًا على القائمين على العملية التعليمية العمل على تحقيقه من خلال الآليات المختلفة لإدراج برامج الثقافة القانونية ضمن المناهج الدراسية على أن تتدرج في محتواها وفق المرحلة العمرية بحيث تكتمل تلك الثقافة مع تخرج الطالب وحصوله على الشهادة الجامعية. (عبد المعطي الأغا:٢٠١٤، ص ص ١٩٣-٢٠٧)

وإذا كانت هذه البرامج مسئولية جميع المناهج الدراسية، فإن مناهج الدراسات الاجتماعية تتحمل مسئولية كبرى في تحقيق ذلك، وذلك لأن اهتمام تلك المناهج ينصب على معالجة علاقة الإنسان بالمجتمع الذي يعيش فيه، والمشكلات المترتبة على تفاعل الناس بعضهم مع بعض في جماعات، ومن ثم فإن الثقافة القانونية باعتبارها مجموعة من القواعد السلوكية التي تحكم الروابط داخل المجتمع تُعد أحد المكونات الضرورية لمنهج دراسات اجتماعية سليم، فالمفاهيم والحقائق المتعلقة بالقانون ضرورية في فهم التاريخ والحكم والاقتصاد؛ كما أن الثقافة القانونية تساعد على تطوير المعلومات، والمهارات، والاتجاهات اللازمة لإعداد المواطن الصالح التي تُعد المسئولية الأولى للدراسات الاجتماعية.

إلا أنه باستقراء الواقع المعاش نجد أن هناك ضعفًا في الثقافة القانونية لدى المتعلمين بمختلف المراحل التعليمية ولا سيما المرحلة الابتدائية نتيجة لضعف اهتمام محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بأبعاد الثقافة القانونية، وهذا ما أكدته العديد من المصادر ومن ذلك:

أولًا: الاطلاع على العديد من البحوث والدراسات السابقة:

أ – الأدبيات والدراسات والبحوث التي تناولت تحليل مناهج الدراسات الاجتماعية:

حيث أكدت دراسة (فتحي يوسف،٢٠٠١)، ودراسة (Aksit, T.& Atasalas, J.،٢٠٠٨)، ودراسة (طاهر عبد الكريم،٢٠١٠)، ودراسة (أريج بنت صالح ٢٠١٣)، ودراسة (Kus,Z. 2014)، ودراسة (فايزة أحمد،٢٠١٧)، ودراسة (ريما ،٢٠١٩) ، ودراسة (رنيم أحمد،٢٠٢٠)، ودراسة (جمال سليمان،٢٠٢١)، ودراسة (فواز حمدان،٢٠٢٢)، ودراسة (زينب داود،٢٠٢٢)على ضرورة تحليل مناهج الدراسات الاجتماعية من أجل ضمان تقويمها، وتطويرها بما يتناسب مع متغيرات المجتمع ومتطلباته، لذلك كانت الثقافة القانونية من أهم الأبعاد التي يجب

أن تتضمنها مناهج الدراسات الاجتماعية، وعليه جاء البحث الحالي لقياس مدى تضمين محتوى مناهج الدراسية لأبعاد الثقافة القانونية، كما أنه لا توجد دراسة (على حد علم الباحثة) تناولت تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.

ب – الأدبيات والدراسات والبحوث التي تناولت الثقافة القانونية:

أوضحت دراسة (والي عبد الرحمن،٢٠٠٠)، ودراسة (Colby.A,2003 وأخرون)، ودراسة(Steven.L,2007) ، ودراسة(Zubok, Chuprov,2007)، ودراسة(Stavenhagen,R,2008)، ودراسة (عيد عبد الغني،٢٠٠٨)، ودراسة (نجاة عبده عارف)، ودراسة(Epstein,A.,,2009. Anderson,P.M)، ودراسة (زكي بن عبد العزيز وأمير القرشي،٢٠١١م)، ودراسة عبد المعطي رمضان،٢٠١٤م)، ودراسة (إيمان محمد عبد الوارث،٢٠١٨م)، قصور المناهج الدراسية في تناول ومعالجة أبعاد وجوانب الثقافة القانونية بين طياتها، وأوصت بضرورة نشر الثقافة القانونية لدى المتعلمين في مختلف المراحل التعليمية، وذلك من خلال إدراج وتضمين مفرداتها ضمن المناهج الدراسية، على أن يتم ذلك من خلال مُخطط دقيق يوضح تسلسل، وتكامل الموضوعات، والخبرات في المراحل المختلفة.

ثانيًا: الخبرة الميدانية:

لاحظت الباحثة من خلال عملها – كمعلم لمادة الدراسات الاجتماعية – إن اهتمام محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية لأبعاد الثقافة القانونية كان ضئيلًا جدًا في محتوى الصف الرابع والخامس الابتدائي، وكان شبه منعدومًا بمحتوى الصف السادس الابتدائي، رغم أن محتوى بعض الموضوعات يمكن أن يسلم نفسه لأبعاد الثقافة القانونية.

مشكلة البحث:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى تضمين أبعاد الثقافة القانونية بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما أبعاد الثقافة القانونية الواجب توافرها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية؟

٢. ما مدى توافر أبعاد الثقافة القانونية بمحتوى منهج الدراسات الاجتماعية للصف الرابع الابتدائي؟

٣. ما مدى توافر أبعاد الثقافة القانونية بمحتوى منهج الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الابتدائي؟

٤. ما مدى توافر أبعاد الثقافة القانونية بمحتوى منهج الدراسات الاجتماعية للصف للسادس الابتدائي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

١- تَعرّف أبعاد الثقافة القانونية الواجب توافرها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية.

٢- تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية للتعرف على مدى توافر أبعاد الثقافة القانونية بها.

أهمية البحث:

تمثلت أهمية البحث الحالي في الآتي:

- إعداد قائمة بأبعاد الثقافة القانونية الواجب توافرها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية.

- إعداد استمارة لتحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.

- تقديم صورة عن الواقع الحالي لاهتمام محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية بأبعاد الثقافة القانونية، الأمر الذي يكشف عن ضرورة تطوير هذه المناهج بما يجعلها تسهم في تحقيق النواتج التعليمية المرجوة منها.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة البحث؛ وفي الآتي:

- إعداد قائمة بأبعاد الثقافة القانونية الواجب توافرها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية.
- تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالصفوف الرابع والخامس والسادس من المرحلة الابتدائية.
- عرض الإطار النظري للبحث.

أدوات البحث:

تمثلت أدوات البحث في الآتي:

١- قائمة بأبعاد الثقافة القانونية الواجب توافرها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية.

٢- استمارة تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء قائمة أبعاد الثقافة القانونية.

حدود البحث:

اقتصر البحث الحالي على:

- تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية بجمهورية مصر العربية دون غيرها من مكونات المنهج الأخرى.
- تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالصفوف الرابع والخامس والسادس بالمرحلة الابتدائية، وذلك لأنها الصفوف التي يبدأ فيها التلاميذ دراسة مناهج الدراسات الاجتماعية.

مصطلحات البحث:

١- التحليل:

يُعرف بأنه: طريقة موضوعية منظمة تصف بشكل كمي منظم ودقيق شكل ومحتوى المواد المكتوبة أو المسموعة لأي مجتمع أو شخص ما. (علي معمر: ٢٠٠٨، ص ٦٣)

ويُعرف أيضًا بأنه: تكنيك في البحث يُستخدم في وصف المحتوى الخارجي لمادة الاتصال وصفًا موضوعيًا دقيقًا. (عهد حوري، ٢٠٠٧،ص١٥)

وهو عملية تستهدف ادراك الأشياء والظاهرات بوضوح من خلال عزل عناصرها بعضًا عن بعض، ومعرفة خصائص أو سمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وهذه هي الفكرة العامة لعملية التحليل مهما اختلفت الأساليب والوسائل، أو تطورت بتطور المعارف والعلوم. (محمد عبد الحميد:٢٠٠٥، ص ٢٥٨).

ويُعرف تحليل المحتوى بأنه: أسلوب يستخدم إلى جانب أساليب أخرى لتقويم المناهج من أجل تطويرها، وهو يعتمد على تحديد أهداف التحليل ووحدة التحليل، للتوصل إلى مدى شيوع الظاهرة، أو أحد المفاهيم، أو الفكرة أو أكثر من ذلك، وتكون نتائج هذه العملية إلى جانب ما يتم الحصول عليه من نتائج من خلال أساليب أخرى مؤشرات تحدد اتجاه التطوير فيما تُعد مرحلة التعليم. (أحمد اللقاني، على الجمل:١٩٩٦،ص ٤٨).

وتعرفه الباحثة إجرائيًا بأنه: عملية تستهدف تجزئة محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية إلى فقرات مما يتيح التعرف على درجة تضمينها لأبعاد الثقافة القانونية.

- أو مجموعة من الاجراءات أو الخطوات التي استخدمها الباحثة بهدف وصف محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية وصفًا دقيقًا في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.

٢- محتوى المنهج:

يُعرف بأنه: المعالجة التفصيلية لموضوعات المقرر، وهو يشتمل عادة على حقائق، ومعارف، ومفاهيم ، وتعميمات، ومبادئ، ونظريات: أي أنه يتضمن نواحي معرفية عديدة تعكس جزءًا أو أجزاء من البنية المعرفية لعلم ما، أو لعدد من العلوم، وهذا المحتوى قد يتم تنظيمه في شكل أو آخر ليلائم مستوى دراسيًا معينًا.(حسن جعفر: ٢٠١٧، ص ٢٤)

وتعرفه الباحثة إجرائيًا بأنه: جملة المعارف، والمفاهيم، والمهارات، والقيم التي تتضمنها محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية.

٣- الثقافة القانونية:

تُعرف بأنها: مجموعة الحقائق والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم المتصلة بالقانون ذات الأهمية الاجتماعية، والتي يجب أن يكتسبها الفرد بوصفه عضوًا في

المجتمع بحيث يعرف حقوقه فيمارسها، وواجباته فيؤديها في ظل الدستور والقانون. (ثناء أحمد:٢٠٠٦، ص٨٦)

وتُعرف أيضًا بأنها: مجموعة من المعارف والمعلومات التي ينبغي أن يكتسبها الطلاب والتي تشكل الاتجاه، وتهيئ الطالب للتعامل السليم مع المواقف ذات الطبيعة القانونية، وتتضمن القوانين، واللوائح المنظمة للمجتمع، وعلاقة أفراده بعضهم ببعض وعلاقتهم مع مؤسسات المجتمع، وتتصل أساسًا بالحقوق والواجبات والقيم الدستورية والقانونية. (عيد عبد الغني:٢٠٠٨، ص ٥٠٧)

وتُعرف إجرائيًا بأنها: اكساب تلاميذ المرحلة الابتدائية لبعض المعارف، والمهارات، والاتجاهات، والقيم المتصلة بالقانون من قبل معلمي الدراسات الاجتماعية.

الإطار النظري للبحث:

يتضمن البحث الحالي محورين أساسين هما:

- **المحور الأول:** تحليل المحتوى، ويشتمل على (مفهومه، ماهيته، طرقه، خصائصه، مجالات استخدامه، أهميته، عيوبه، المهارات الواجب توافراها عند تحليل المحتوى، العناصر التي يشملها، أنواعه، وحدات تحليل المحتوى، خطواته الإجرائية)
- **المحور الثاني:** أهمية الثقافة القانونية بالمرحلة الابتدائية، ويشتمل على (المقصود بالثقافة القانونية ، وسماتها، وأبعادها، وأهميتها التربوية، وعلاقة الثقافة القانونية بمناهج الدراسات الاجتماعية).
- **المحور الأول: تحليل المحتوى**

أولًا: لمحة تاريخية عن تحليل المحتوى

تعود نشأة تحليل المحتوى إلى عام (١٩٢٠) حين أصدر (ميلز وليبمان) مؤلفهما حول هذا الموضوع، وقد تكون قراءة الوثائق والسجلات عملية شاقة على النفس لغير المتخصصين، إلا أن الباحثين غالبًا ما يكتشفون بيانات ممتعة لها دلالاتها من هذه المصادر. ويرتبط تحليل المحتوى الذي يسميه البعض تحليل المضمون بالمنهج التاريخي ارتباطًا وثيقًا، ويستخدم أحيانًا المنهج الوصفي، وفي هذين المنهجين يهتم كلًا منهم بالوثائق والسجلات فالمنهج التاريخي يهتم بالماضي البعيد في حين يهتم المنهج الوصفي بالوضع الراهن. (عبد الرحمن سيد:٢٠١٤، ص ٢٨٦)

ولقد كان لعمل (زويل Lasswill) وزملائه في عام١٩٣٠ في مدرسة الصحافة بكولومبيا بأمريكا أثره في تقدم دراسة المحتوى، إذا كان تحليلهم يتم في ضوء ضوابط معينة تجعله منظمًا، وموضوعيًا إذا قورن بالطريقة التقليدية في وصف المحتوى ونقده، وجاء بعده سبيد (Speed) الذي أجرى دراسة عام (١٩٣٦م) لمقارنة التغير في طبيعة الحد من صحف نيويورك بعد محاولة (جريدة نيويورك تايمز) زيادة توزيعها بتخفيض الثمن، واتجاها نحة الإثارة في تحرير الموضوعات الصحفية، وأصبحت بعد ذلك الدراسات التي تطبق تحليل المحتوى دراسات مميزة ومن هذه الدراسات دراسة (ويلي Willey) عام١٩٣٨م للصحف الإقليمية، إذ استخدم فيها نفس الفئات والمقاييس لدراسة تطور الصحف الإقليمية الأسبوعية التي كان يعتمدها وحدها في أثناء حرب الاستقلال الامريكي. (محمد بن عمر:٢٠١٤، ص٢)

وفي عام ١٩٤٠م أصبح هناك استعمال منظم للمنهج في بحوث الصحافة بعد الدراسات التي قدمها (لازويل)، وبعدها توالت الدراسات التي تطبق تحليل المحتوى، إذ عمل (باركوس) دراسة تحليلية كمية على (١٧١٩) بحثًا ومرجعًا في تحليل المحتوى بعد أن صنفها إلى فئات لغرض التحليل، وبعد ذلك انعقدت الندوات ، والمؤتمرات ومنها المؤتمر القومي الأمريكي الذي عقد عام ١٩٦٧م، إذ يُعد أول مؤتمر لتحليل المحتوى، وتم خلاله مناقشة عددًا من البحوث الخاصة بتحليل المحتوى، حيث نما هذا المنهج وتطور نتيجة الزيادة السريعة في حجم المواد التي تنتجها وسائل الإعلام، وقبل أن يرسخ قدم هذا المنهج بوقت طويل، كان المؤرخون يفحصون الوثائق التاريخية للتعرف على ملامح الحقبة التاريخية التي كتبت فيها، وقد ساهمت هذه الجهود المختلفة في شيوع أسلوب تحليل المحتوى وتطويره نظريًا وتطبيقيًا، وتعددت استعمالاته من مجال المسموع إلى المواد التلفزيونية والإلكترونية، فضلًا عن تحليل الخطابات على مختلف أشكالها، ومما يؤكد هذا الشيوع الواسع ما أورده كلًا من (روجر ويمر وجوزيف دومينيك) على أنه بعد قرابة قرن من اعتماد تحليل المحتوى في المؤسسات الإكاديمية، والبحثية، والإعلامية وجد أن (٢٥%) من دراسات بحوث الإعلام والاتصال المنشورة في (JMCQ) قامت على أسلوب تحليل المحتوى. (زينب داود:٢٠٢٢، ص١٥٨)

أما في البلدان العربية فظهر في مجال الدراسات الاجتماعية أولًا ثم تلاه المجال الإعلامي عندما أنشئت كلية الإعلام في مصر عام ١٩٧٠م، إذ بدأت الدراسات والبحوث الإعلامية تطبق تحليل المحتوى بأدواته ،وأساليبه، وهكذا بدأت

الرسائل الجامعية من ماجستير ودكتوراه تعتمد تحليل المحتوى في بحوثها، وأطروحاتها في جامعات البلدان العربية. (محمد بن معمر، ص٢)

ثانيًا: مفهوم تحليل المحتوى

تعددت تعريفات تحليل المحتوى فيُعرّف بأنه: "أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها – من حيث الشكل والمحتوى – تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه الأساسية، طبقًا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث".

كما يُعرف بأنه: "أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية بهدف التوصل إلى استدلالات، واستنتاجات صحيحة، ومطابقة في حالة إعادة البحث أو التحليل". (سمير محمد:١٩٩٦، ص ص ١٩-٢٢)

كما يُعرف بأنه: "تجزئة مادة الاتصال المسموعة أو المقروءة وبيانها، وفق معايير محددة، يختارها الباحث، وفق خطة موضوعة، وأهداف مخطط لها".

(ناصر أحمد، يحيى اسماعيل:٢٠٠٦، ص ١٦٠)

ويُعرف أيضًا بأنه:" أسلوب من أساليب البحث العلمي يندرج تحت منهج البحث الوصفي، والغرض منه معرفة خصائص مادة الاتصال أو الكتب المدرسية، ووصف هذه الخصائص وصفًا كميًا معبرًا عنه برموز كمية إلى جانب ما يتم الحصول عليه من نتائج بأساليب أخرى تكون مؤشرات تحدد اتجاه التطوير المطلوب".(عبد الرحمن الهاشمي، محسن علي:٢٠١١، ص١٧٥)

ومما سبق يتبين أن هناك اتجاهين رئيسين لتعريف تحليل المحتوى، وهما:

– الأول: الاتجاه الوصفي في تحليل المحتوى، ويركز على وصف لمحتوى الظاهر دون أن يتجاوز ذلك المعاني الكامنة، وإلى رسم علاقة بين عناصر العملية الاتصالية أو التنبؤ باتجاهات هذه العناصر وردود أفعالها.

– الثاني: الاتجاه الاستدلالي في تحليل المحتوى، الذي يتجاوز مجرد وصف المحتوى الظاهر إلى الكشف عن المعاني الكامنة، وقراءة ما بين السطور، والتوصل إلى استدلالات عن الأبعاد المختلفة لعملية الاتصال وتأثيراته. (محمد عبد الحميد:٢٠١٠، ص ١٩-٢٣)

ويلاحظ مما سبق:

- أنه يوجد اختلاف في تحديد مفهوم تحليل المحتوى فالبعض ينظر إليه كأسلوب بحثي، والبعض الآخر يرى بأنه منهج من مناهج البحث العلمي قائم بذاته.
- كما يوجد اختلاف بين الباحثين على حدود تحليل المحتوى هل هي كمية أم كيفية، أو هل يقتصر على المحتوى الظاهر أو يتجاوز ذلك إلى المعاني الكامنة.

ثالثًا: ماهية تحليل المحتوى

أن تحليل المحتوى مهارة ينبغي أن يتقنها المعلم لتساعده في تخطيط، وتنفيذ، وتقويم أدائه التدريسي بصورة صحيحة، هذا وقد تباينت وجهات النظر حول ماهية تحليل المحتوى، فقد وُصف بأنه طريقة علمية منظمة تهدف إلى وصف وتحديد عناصر أو مكونات شئ ما، بطريقة كمية وكيفية، وتصنيفها، مع التركيز على الشكل الظاهري لها، سواء كانت لغوية مكتوبة مثل الجمل والمصطلحات، أو غير لغوية مرئية أو مسموعة مثل الصور والرسومات والأفلام التعليمية، بهدف التعرف على ما تتضمنه من معارف، ومهارات ووجدانيات، او خبرات تتضمن كل ذلك.

وهناك من وصف تحليل المحتوى بأنه إرجاع ظاهرة مركبة إلى أبسط عناصرها أو أجزائها أو تجزئة الشيء أو الظاهرة إلى عدد من المكونات، والعناصر الأساسية التي يتكون منها، كما وُصف بأنه طريقة للبحث عن المعلومات الموجودة داخل وعاء ما، والتفسير الدقيق للمفهوم أو المفاهيم التي جاءت في النص أو الحديث أو الصورة، والتعبير عنها بوضوح وموضوعية وشمولية ودقة؛ لذا يُشكِل تحليل المحتوى العلمي أحد أساليب البحث العلمي الذي يهدف إلى الوصف الموضوعي، والمنظم والكمي للمضمون الظاهري للمادة التعليمية.

وباعتبار تحليل المحتوى مهارة إجرائية، فقد حُددت بأنها عملية يقوم بها الفرد تهدف إلى قراءة محتوى معين، قراءة متأنية؛ للتعرف على ما يتضمنه من حقائق، ومهارات، وقيم، أو أنها عملية الوصف والتصنيف الكمي لمضمون المحتوى، وذلك في ضوء فئات معينة تعطي بيانات مناسبة عن المحتوى؛ ولهذا يمكن وصف تحليل المحتوى التعليمي بأنه تقنية بحثية منهجية، تستعمل في تحليل الرموز اللغوية، وغير اللغوية، الظاهرة دون الباطنة، الساكنة منها والمتحركة، شكلها ومضمونها، والتي تُشكِل في مجملها بناء مضمون صريح وهادف.

وبالتالي تتطلب عملية تحليل المحتوى من القائم بها، قراءة المحتوى المُراد تحليله بدقة كبيرة، لاستخراج المعلومات، والأفكار، والاتجاهات، والقيم، والميول، والمهارات المتضمنة، أو الخبرات، والممارسات الإجرائية التي تشير إلى ما سبق، ويؤكد على أن تحليل المحتوى يشير إلى تجزئة ظاهرة أو موضوع ما إلى عناصره ومكوناته بطريقة علمية منظمة؛ لاستخراج ما بها من معلومات، ومفاهيم، وحقائق، وأفكار؛ حيث إن الهدف من تحليل المحتوى هو الوقوف على جوانب تلك الظاهرة، أو ذلك الموضوع بطريقة كمية وكيفية، يمكن من خلاله تحديد كم المصطلحات أو الفئات الواردة بموضوع ما، وتحديد السمات المميزة لهذه الفئات عن غيرها، مع إمكانية وصف دقيق لتلك المصطلحات أو الفئات. (عصام محمد:٢٠٢٠، ص ص ٦٢٠-٦٢١) و(محمد بن سالم: ٢٠٠٩، ص ٣٨).

رابعًا: طرق تحليل المحتوى

هناك نوعين يرتكز عليها تحليل المحتوى، وهما كالتالي:

١- التحليل الكمي: وهو التحليل القائم على تفسير البيانات تفسيرًا كميًا، بحساب درجة ترددها في أشكالها المختلفة (الزمن، الكلمة، الجملة، الموضوع)، والتي تُستخدم كأشكال مادية في القياس العددي لظهورها في المادة المدروسة.

٢- التحليل الكيفي: وهو التحليل الذي لا يهتم بلغة الأرقام في تفسير المضامين المدروسة، بل يركز على إبراز ما تتميز به الموضوعات المدروسة من خصائص وصفات تميزها عن بعضها البعض. (شهد نعيم:٢٠٢١، ص ٢٠)

خامسًا: خصائص تحليل المحتوى

تحليل المحتوى يتسم بخصائص عامة، وهي كالآتي:

١- الوصفية.

٢- العلمية.

٣- الموضوعية والحياد.

٤- التنظيم.

٥- التلازم بين هدف التحليل والمكلة البحثية.

٦- الشمول.

٧- العموم.

٨- الكمية والكيفية.(رشيد طعيمة:١٩٨٧، ص ص ٢٤-٣٧)

سادسًا: مجالات استخدام تحليل المحتوى

تتعدد المجالات التي يستخدم فيها أسلوب تحليل المحتوى في المجال التربوي، وهي على النحو التالي:

- تحليل مضمون المناهج الدراسة، ووصف محتواها.
- تحليل مضمون الكتب المدرسية للتعرف على المفاهيم، والقيم، والاتجاهات التي يسعى المضمون إليها.
- مقارنة مضمون الكتب المدرسية بين دولة وأخرى، أو بين حقبة زمنية وأخرى لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف.
- دراسة نمو التعليم، وتطوره.
- بناء معايير، وتحديد مستويات محتوى المواد التعليمية.
- تحديد مدى التزام المؤسسات التعليمية بمعايير المحتوى التعليمي.
- تقويم محتوى التعليم.
- تقويم الشكل الذي يقدم به محتوى التعليم للمتعلم.
- وصف القائمين بعمليات الاتصال (أي المؤلف أو الكاتب)، وكشف خصائصهم.
- تحديد الحالات النفسية للأفراد والجماعات من خلال تحليل ما ينتجه هؤلاء الأفراد.
- وصف استجابات المستهدفين المتلقين للمواد التعليمية.
- قياس مقروئية الكتب المدرسية. (عبد الرحمن الهاشمي، محسن علي، ص ص ١٩١-١٩٢).

سابعًا: أهمية تحليل المحتوى

تتمثل أهمية تحليل المحتوى التعليمي بصورة عامة فيما يلي:

- اتقان المادة العلمية من خلال التحديد الدقيق للحقائق، والمفاهيم، والنظريات، والمهارات، والأنشطة، والقيم المتضمنة بهذا المحتوى.

- تنمية القدرة على تحديد واستخلاص المعارف، والمعلومات، والمبادئ، والمهارات، والوجدانيات المتضمنة بالمحتوى المراد تحليله.
- اشتقاق الأهداف التعليمية والتعلمية.
- تجنب العشوائية في التدريس؛ لتوجيهها نحو تحقيق أهداف سلوكية محددة.
- تحديد نقطة البدء عند المعلم وفقًا لقدراته، وهذا يُسهِم في زيادة كفاءة المعلم عند مواجهة الفروق الفردية بين المتعلمين.
- تبسيط المهارات المعقدة بتجزئتها إلى مهارات فرعية.
- تحديد استراتيجيات التدريس المناسبة لمحتوى الموقف التعليمي.
- تحديد درجة الأهمية بين المعلومات المتضمنة بالمحتوى، وفقًا لما يحتويه من معلومات، ومهارات وأنشطة، وقيم.
- تنظيم المعلومات الواردة بموضوع التعلم، وترتيبها منطقيًا في ذهن المتعلم، بدءًا من الحقائق، ومرورًا بالمفاهيم، والمبادئ العلمية، ثم النظريات والتعميمات.
- اختيار الوسائل التعليمية المساعدة في تنفيذ المحتوى التعليمي.
- إثراء المعلومات المُقدمة للمتعلم، وخاصة إذا رأى المعلم أن المعلومات المُقدمة له غير كافية.
- بناء وإعداد اختبارات تحصيلية وتشخيصية مناسبة.
- اختيار طرق وأساليب التقويم المناسبة؛ لأن تحليل محتوى التعلم، يساعد المعلم في تحديد الأهداف الإجرائية بدقة، مما يؤدي إلى اختيار طرق وأساليب التقويم المناسبة لتلك الأهداف.
- تنمية خبرة المعلم ومقدرته على إلمام موضوعات مادته الدراسية.
- الكشف عن نقاط القوة والضعف في المحتوى التعليمي، بما يُمكنه من تعضيد نقاط القوة، وتلافي نقاط الضعف، من خلال مهام الأنشطة التعليمية. (شهد نعيم، ص ٢٠-٢١) و(عصام محمد، ص ٦٢٣).

ثامنًا: عيوب تحليل المحتوى

رغم مميزات تحليل المحتوى، إلى أن هناك بعض العيوب التي تصاحب تطبيق تحليل المحتوى، ومن أهمها التالي:

- احتمال التوصل إلى استنتاجات وأحكام خاطئة، على الرغم من تأكيد وحدة التحليل لها، إلا أن وجه القصور هذا ليس خاصًا بتحليل المحتوى فقط، فكل أساليب البحث تعاني منه بسبب أن مادة الدراسة هي الإنسان.
- محدودية الوثائق وعدم شمولها، مما ينعكس على تعميم النتائج فيما بعد.
- احتمال سوء تطبيق تحليل المحتوى، حيث يحتاج من الباحث إلى أن يكون واضحًا ودقيقًا في تصنيفه لفئات البحث، ومن ثم في تحديده لوحدة التحليل. (صالح العساف:١٩٩٥، ص ٢٢٤)

تاسعًا: المهارات الواجب مراعاتها عند تحليل المحتوى

عند القيام بعملية تحليل المحتوى لا بد أن تتوافر لدى المحلل بعض المهارات، والتي تتمثل في الآتي:

١- التركيز على تحليل ظاهر النصوص، وعدم التطرق إلى النوايا الخفية للمحتوى وما يقصده المؤلف، لأن هذه الطريقة تتبع المنحنى الوصفي، وتبتعد كليًا عن المنحنى التقويمي، وإصدار الأحكام.

٢- استخدام الأسلوب العلمي المنظم في التحليل، بحيث تصف المادة المحللة بموضوعية كما جاءت في الكتاب المدرسي.

٣- القدرة على وضع تعريفات واضحة لوحدة التحليل وخصوصًا إذا كانت مفهومًا أو تعميمًا أو قيمة أو مهارة معينة.

٤- إعداد الأدوات اللازمة لعملية التحليل والتي تتمثل في الاستمارات والتي لابد أن تخضع للتحكيم والقابلية للمعالجة الإحصائية.

٥- العمل ضمن فريق تعاوني لإتاحة الفرصة للمقارنة بين المحللين، وعدم الاكتفاء بالمجهود الشخصي للمحلل.(محمد بن سالم، ص٣٨).

عاشرًا: العناصر التي يشملها تحليل المحتوى

يمكن أن يشمل التحليل العناصر التالية، وذلك حسب حاجة الباحث إليها:

١- **المفردات:** وهي العناوين الرئيسة والفرعية الواردة في الوحدة الدراسية أو الدرس.

٢- **المفاهيم والمصطلحات:** تُعرف المفاهيم بأنها(صور ذهنية تشير إلى مجموعة من العناصر المتقاربة ويعبر عنها بكلمة أو أكثر)، أما المصطلحات فهي (ما تم الاتفاق على إطلاقه على شيء معين).

٣- **الحقائق والأفكار:** تُعرف الحقيقة بأنها عبارة عن بيانات أو أحداث أو ظواهر ثبتت صحتها، والأفكار هي مجموعة حقائق عامة تفسر الظواهر أو العلاقات.

٤- **التعميمات:** يُعرف التعميم بأنه عبارة تربط أو توضح العلاقة بين مفهومين أو أكثر.

٥- **القيم والاتجاهات:** القيم هي (المعايير التي يتم في ضوئها الحكم على المواقف أو السلوك)، أما الاتجاه فهو (مفهوم فردي شخصي يحدد ميول الإنسان نحو الأشياء أو الأشخاص أو المواقف فيؤثر في سلوكه نحوها ويعمل على توجيه هذا السلوك في المواقف المختلفة).

٦- **المهارات:** وهي الممارسات العقلية والعلمية التي يقوم بها المتعلمين وتكون وتتيح تعرض المتعلمين لخبرات تربوية مقصودة ومخطط لها.

٧- الرسومات والصور والأشكال التوضيحية.

٨- الأنشطة والتدريبات والأسئلة. (محمد بن سالم، ص ٣٨)

<u>إحدى عشر: أنواع تحليل المحتوى</u>

تتعد أنواع تحليل المحتوى بالنسبة للموضوع المُراد تحليله إلى الآتي:

١- **تحليل محتوى الكتب:** والمقصود به تحليل المعلومات المتضمنة بالكتب لتصنيفها إلى فئات مكونة من (حقائق، مفاهيم، ومبادئ، ومهارات، واتجاهات)، والهدف الرئيس من تحليل مضمون الكتب المدرسية هو تحسين نوعها، من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف فيها، والتركيز على نقاط القوة، وعلاج نقاط الضعف، كما يهدف إلى تقديم المساعدة للمؤلفين والمحررين والناشرين في إعداد كتب مدرسية جديدة تساعد على إثراء العملية التعليمية وتحسينها.

٢- **تحليل محتوى المناهج:** يشمل تحليل محتوى المناهج كل عناصرها من خبرات وأهداف ووسائل تعليمية وأساليب تقويم وطرائق ،واستراتيجيات التدريس واتساقها مع

المعايير الموضوعة لها، وتحديد مدى تحقيق هذه المناهج لأهداف العملية التعليمية.

٣- **تحليل محتوى التدريس:** لمعرفة مدى تماشيها مع أهداف المنهج، ومناسبتها لطبيعة المادة، والمرحلة التعليمية، والمتعلمين المُقدم لهم العلاج.

٤- **تحليل محتوى الامتحانات:** ويقصد به فحص الأسئلة الواردة بالامتحانات بهدف التعرف على مدى مناسبتها للمتعلمين، والتعرف على سهولتها، وصعوبتها، ومدى ملاءمتها لقياس نتائج التعلم للإفادة في التغلب على نقاط الضعف في المناهج أو الموضوعات المتضمنة بها. (عصام محمد، ص ص ٦٢٥-٦٢٦)

أثني عشر: وحدات تحليل المحتوى

مما يسعى إليه تحليل المحتوى وصف عناصر المحتوى وصفًا كميًا، لذا فمن الضروري تجزئة المحتوى إلى وحدات أو فئات أو عناصر معينة، حتى يستطيع الباحث دراسة كل عنصر أو فئة منها وحساب التكرار الخاص بها. (سمير محمد، ص٧٧)

وتُعرف وحدات التحليل بأنها: "وحدات المحتوى التي يمكن إخضاعها للعد والقياس بسهولة، ويعطي وجودها أو غيابها وتكرارها أو إبرازها دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج الكمية". (محمد عبد الحميد:٢٠١٠، ص ١٣٥)

ويفرق الباحثون بين بين وحدة التسجيل ووحدة السياق، فوحدة التسجيل أو العد هي أصغر جزء في المحتوى يظهر من خلالها تكرار الظاهرة، أما وحدة السياق فهي الفقرة أو مجموع الفقرات أو الموضوع المتكامل الذي يقوم الباحث بفحصه ودراسته للتعرف على وحدات التسجيل.(سمير محمد: ص ٧٧)

وهناك خمس وحدات رئيسة اتفق عليها الكثير من الباحثين، وهي كالآتي:

١- **وحدة الكلمة:** وهي أصغر وحدات التحليل رمزًا أو مصطلحًا، وتستخدم في مواقف مختلفة منها دراسة المفاهيم، وتحديد مستوى السهولة والصعوبة.

٢- **وحدة الفكرة:** ويُعد من أهم وحدات التحليل، وقد يكون جملة بسيطة، أو فكرة تدور حول قضية، أو قيمة سياسية أو اجتماعية.

٣- **وحدة الشخصية:** وتستخدم عند دراسة القصص والروايات في كتب التاريخ وكتب السيرة.

٤- وحدة المفردة: يطلق عليها أحيانًا الوحدة الطبيعية، فقد يتم حساب معدل تكرار الظاهرة بعدد الكتب

التي وردت فيها، أو بعدد الدروس التي تتضمنها.

٥- **وحدة المساحة والزمن:** وذلك بحساب عدد العمدة أو الصفحات أو السطور التي يشغلها الموضوع، أو

حساب الزمن الذي يستغرقه الموضوع. (رشيد طعيمة، ص ص ١٠٢-١٠٤)

ولا بد من اختيار أنسب هذه الوحدات التي تتفق مع أهداف الدراسة وفي **حدود الاعتبارات التالية:**

- الوحدات الكبيرة تستغرق وقتًا أقل في الترميز عن الوحدات الصغيرة.
- تفيد الوحدات الكبيرة في الدراسات التي تركز على الموضوع مباشرة وتعطي الاتجاه الصحيح في التصنيف.
- أن وحدة الفكرة، وإن كانت تتطلب جهدًا ووقتًا كبيرًا إلا أنها تضيف بُعدًا وعمقًا للدراسة، وتفيد في الدراسات الخاصة بالمعاني والعلاقات بينها.(محمد عبد الحميد، ص ١٥١)

لذلك اعتمد البحث الحالي على وحدة الفكرة لمناسبتها لموضوع وهدف البحث.

ثالث عشر: الخطوات الإجرائية لتحليل المحتوى

تحليل المحتوى هو أسلوب بحثي من أساليب الدراسات الوصفية، يسير في خطوات إجرائية محددة، تساعد الباحثين في التوصل إلى نتائج سليمة وفق أسس علمية موثوقة، وتتلخص خطوات التحليل فيما يلي:

١- اختيار تحليل المحتوى كأداة أو أسلوب لتحليل المعلومات إما منفردًا أو إلى جانب مجموعة أخرى من الأساليب والأدوات.

٢- اختيار المجتمع والعينات التي ستجرى عليها تحليل المحتوى وتشمل كل أو بعض العينات.

٣- تحديد وحدات التحليل وفئاته طبقًا لنوعية المضمون وكميته وأهداف التحليل والمشكلة البحثية وفروض الدراسة وتساؤلاتها.

٤- القيام باختبارات الصدق والثبات على بطاقة تحليل المحتوى.

٥- القيام بعمليات التحليل.

٦- تبويب النتائج وجدولتها.

٧- التحليل الإحصائي للنتائج واستخراج المؤشرات الخاصة بالتحليل والقيام بعمليات الاستنتاج والاستدلال والقياس.

٨- ربط نتائج تحليل المحتوى – كنتائج جزئية – ببقية النتائج الأخرى التي تم التوصل إليها باستخدام أساليب وادوات أخرى.

٩- الإجابة على تساؤلات البحث، أو توضيح مدى صحة الفروض المطروحة من خطئها.

١٠- طرح أفكار وموضوعات ومشكلات بحثية جديدة. (أريج بنت صالح: ٢٠١٣، ص ٢١-٢٢)

المحور الثاني: أهمية الثقافة القانونية بالمرحلة الابتدائية

تُمثل الثقافة القانونية إحدى مكونات الثقافة العامة للفرد والتي يجب أن يكتسبها بوصفه عضوًا في المجتمع لكي يدرك حقوقه فيمارسها، وواجباته فيؤديها، حيث تهدف الثقافة القانونية إلى تنمية وعي أفراد المجتمع بالقانون من خلال تزويدهم بالمعارف، والمفاهيم، والاتجاهات، والمبادئ المرتبطة ببعض القوانين، والتشريعات، واللوائح التي ترتبط بطبيعة الوضع المهني داخل المجتمع. (زكي بن عبد العزيز بودي وأمير القرشي:٢٠١١، ص ٤٠)

أولًا: المقصود بالثقافة القانونية (Legal Culture):

تعددت تعريفات الثقافة القانونية تبعًا لتعدد التخصصات والرؤى التي انطلقت منها، وفيما يلي عرض لبعض منها:

تعرفها كلًا من فاطمة عبد القادر حسن وسهير أحمد حواله بأنها "جملة المعارف القانونية التي تشمل على القواعد والقوانين المنظمة للحياة اليومية والتي يجب أن يكتسبها الإنسان بوصفه عضوًا في المجتمع بهدف تعريفه بحقوقه فيمارسها، وواجباته فيؤديها، وذلك في إطار فلسفة المجتمع وأهدافه". (فاطمة عبد القادر وسهير محمد: ١٩٩٥، ص٧٣).

ويعرفها (دايفيد نيلكن David Nelken) بأنها "طريقة لوصف أنماط مستقرة نسبيًا للسلوك والمواقف الاجتماعية الموجهة قانونًا". 2004 (Nelken,David ، ص١)

ويعرفها (جورن Jorn Sunde) بأنها الأفكار، والمواقف، والقيم، والآراء حول القانون والنظام القانوني، والمؤسسات القانونية لدى مجموعة من السكان، أو هي الطريقة التي يتم بها دمج القيم والممارسات والمفاهيم في عمل المؤسسات القانونية، وتفسيرات النصوص القانونية.(Sunde, Jorn ,O. 2010 ،ص١١)

ومن التعريفات السابقة يمكن استنتاج أن الثقافة القانونية تعنى بتزويد المتعلمين بقدر من المعارف والمفاهيم ذات العلاقة بالقواعد القانونية العامة، والتي تمكنهم من إدراك حقوقهم وواجباتهم، ومن ثم التعاطي مع متطلبات الحياة ومشكلاتها بوعي ومسئولية، هذا فضلًا عن إكسابهم العديد من القيم، والأفكار والاتجاهات التي تؤهلهم لاحترام القوانين ليس خوفًا من الجزاء ولكن إيمانًا بأن ذلك سيوفر لهم حياة أفضل.

ويتضح من التعريفات والمصطلحات السابقة الآتي:

- ركزت بعض التعريفات على ضرورة التعرف على الحقوق والواجبات والمعلومات القانونية.
- أوضحت أن الثقافة القانونية عملية مستمرة يتعرض لها الفرد طيلة حياته المختلفة.
- تنمية الثقافة القانونية لدى الأفراد تعزز الاتجاهات الإيجابية نحو القانون بصفة عامة.
- اقتصرت بعض التعريفات للثقافة القانونية على أنها مجرد معلومات ومعارف قانونية والبعض الآخر أكد على ثلاث أبعاد للثقافة القانونية منها المعرفي، والوجداني، والمهاري.

ثانيًا: سمات الثقافة القانونية

تتميز الثقافة القانونية بمجموعة من السمات التي تجعل منها محتوى يمكن تعلمه وتضمينه في المناهج التعليمية ومنها:

- **إنسانية:** حيث أنها من صنع الإنسان ومرتبطة بعلاقته مع أفراد مجتمعه، ومؤسساته.

- **مكتسبة:** أي أن الإنسان يمكنه أن يكتسبها من خلال برامج تعليمية، ومن خلال تعامله وتوعيته من قبل المؤسسات القانونية، وأنها متوارثة من جيل إلى جيل.
- **متنوعة:** تختلف في مضمونها من مجتمع لآخر تبعًا لنظامه السياسي وظروفه التاريخية، وقد يصل هذا التنوع إلى درجة التناقض بحيث نجد أن الأفكار والسلوكيات القانونية قد تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون في مجتمع ما، ولا يعاقب عليها في مجتمع آخر.
- **متطورة:** أي أن كل جيل يضيف إليها ما يراه ملائمًا لظروفه، والتطور لا يعني عدم الاستقرار؛ وإنما يدل على نموها وإتصالها بالثقافات الأخرى.(سميرة أحمد:٢٠٠٤، ص٣٣٨)

ثالثًا: أبعاد الثقافة القانونية

اتفقت العديد من الدراسات أن أبعاد الثقافة القانونية تتحدد في ثلاثة جوانب رئيسة تمثل ما يلي:(عبير عبد الصمد :٢٠٠٨، ص٤٣) (منى محمد ٢٠١٣ص ص ٢٧٥-٢٧٦)

- **البُعد المعرفي:** ويمثل نقطة الانطلاق لبناء ثقافة الفرد القانونية، فلا يمكن أن تبنى ثقافة قانونية توجه سلوكيات الأفراد وتحكم عاداتهم ما لم يتوافر لها الجانب المعرفي الذي يؤسس لذلك، ويتمثل في المفاهيم، والحقائق، والمعارف، والمعلومات القانونية التي يكتسبها الفرد وتساعده على فهم حقوقه وواجباته كمواطن، وفهم دور القانون وأهميته، والأسس التي يرتكز عليها.
- **البُعد الوجداني:** يمثل الموجه لسلوكيات الفرد وأداءاته في المواقف المختلفة، ويقصد به الجانب الذي يعني بالأحاسيس، والمشاعر، والانفعالات، وتكوين الاتجاهات والميول والقيم، ويتكامل الجانب الوجداني مع الجانب المعرفي تكاملًا تامًا، فالمُدخل الأساسي للمجال الوجداني هو عقل الإنسان الذي يمثل الجانب المعرفي، ويتمثل في إكساب الفرد القيم والاتجاهات المرغوبة اجتماعيًا ومنها (احترام القانون – احترام السلطة الشرعية – احترام الملكية العامة والمال العام – احترام التنوع والاختلاف – نبذ العنف والتطرف)، فضلًا عن تعديل القيم والاتجاهات السلبية.

- **البُعد المهارى:** ويتمثل في تطبيق الفرد لمواد القانون في حياته العامة باعتبار أن ذلك حق من حقوق المواطنة، وتعتبر الممارسة مبدأ مهمًا في الثقافة القانونية.

رابعًا: الأهمية التربوية للثقافة القانونية

ويتضح مما سبق ضرورة تضمين الثقافة القانونية بأبعادها المختلفة في المناهج التعليمية لما لها من أهمية تربوية للمراحل التعليمية المختلفة والمتمثلة فيما يلي:

- تساعد الثقافة القانونية على إكساب المتعلمين احترام القوانين، واكتساب العادات الحسنة ليصبحوا مواطنين صالحين.(حافظ فرج:٢٠٠٤، ص١١٦)
- تنمية الوعي بالقانون لدى المتعلمين يساهم في إنماء الوعي السياسي لديهم على اختلاف مراحلهم العمرية، وبالتالي معرفة الحقوق السياسية والواجبات، بما قد يؤدي إلى تشجيع وتحفيز المشاركة السياسية، والمجتمعية من حيث معرفة القواعد القانونية الموضوعية، والإجرائية المنظمة للانتخابات العامة، والاستفتاءات، كما أن تنمية الثقافة القانونية تتيح ملكة التمييز بين ما هو شرعي سياسيًا، وما هو نقيض ذلك، بين ما هو مباح قانونًا وما هو داخل في إطار التجريم والعقاب. (نبيل عبد الفتاح:٢٠٠٢، ص٣٤)
- تسهم الثقافة القانونية في معرفة المتعلمين للأنظمة والقوانين (بشكلها البسيط) التي تحكم عمل المؤسسات التي تقوم عليها الدولة مثل السلطات الثلاثة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ومعرفة الحدود فيما بين هذه السلطات ودورها في المجتمع.
- تنمية الثقافة القانونية تعمل على اكساب الإنسان القدرة على مراقبة الذات، وإمكانية التوجيه الهادف لتصرفاته وضبطها، وهذا هو الهدف من نشر الثقافة القانونية أن يصبح القانون جزءًا لا يتجزأ من السلوك الشخصي للإنسان.
- تسهم الثقافة القانونية في اكساب المتعلمين الفهم العملي للمفاهيم، والعلاقات، والروابط القانونية من خلال استراتيجيات تدريسية تقوم على نشاط المتعلمين ومشاركتهم.

- كما تغرس ثقافة الحق والواجب لدى المتعلمين، فالهدف من القانون تنظيم الروابط الاجتماعية وإشاعة العدل والمساواة بين الناس، ووسيلته في تحديد الحقوق والواجبات، وذلك عن طريق إعطاء الفرد حقًا وتحميله واجبًا فتعطيه بذلك سلطة تمكنه من العمل على جانب معين في علاقاته بالآخرين بما يتضمن أن يتمتع الفرد بحقه مع عدم إهداره لحقوق الأخرين.

(صالحة عبد الله، وآخرون:٢٠١٤، ص ١٩١)

- تسهم الثقافة القانونية من خلال ما تقدمه للمتعلمين من معلومات عن القوانين، وأهميتها، والمبادئ الأساسية التي تعتمد عليها وما تغرسه فيهم من قيم، ومبادئ، ومثل عليا في مواجهة ظاهرة العنف لدى الشباب والتي اتسعت دائرتها إلى حد اختراقها للمؤسسات التربوية. (ثناء أحمد: مرجع سابق، ص ١٠٢-١٠٣)

- اكساب المتعلمين الخبرات التعليمية المرتبطة بالنواحي القانونية يسهم في تطوير قدرة المتعلمين على تأويل، وتفسير، وتحليل الأدوار، والنصوص، والقضايا القانونية، وفهم كيفية تطبيق القانون في بعض المواقف الحقيقية، كما تسهم في تنمية مهارات اتخاذ القرار والتفكير النقدي واستيعاب الجدل والصراع القائم حول بعض الموضوعات القانونية، ومن ثم إعداد المواطن الواعي القادر على المشاركة الواعية المسئولة بفاعلية في المجتمع.(سامح جميل ، فتحي كامل:١٩٩٨، ص٣٥)

خامسًا: الثقافة القانونية ومناهج الدراسات الاجتماعية

أن الهدف الأساسي من التربية هو إعداد أفراد صالحين، قادرين على التعامل مع متطلبات العصر ومتغيراته، من خلال اكسابهم المعارف، والمهارات، والقيم التي تُمكنهم من أن يكون لهم دور فعال في المجتمع. ولكي تُنتج التربية أفرادًا صالحين لابد أن تتضمن مناهجها التعليمية المُدخلات التي تؤهلهم لذلك اعتمادًا على تعريفهم بحقوقهم، وواجباتهم وتنمية الوعي بكونهم أفرادًا في هذا المجتمع، وهذا ما تهدف إليه الثقافة القانونية كونها جزء أصيل في تكوين شخصية الفرد المتعلم.

وتُعد مناهج الدراسات الاجتماعية من أقدر المناهج الدراسية على تناول الموضوعات المتصلة بالثقافة القانونية، حيث ينصب اهتمام مناهج الدراسات الاجتماعية في معالجة علاقة الإنسان بالمجتمع الذي يعيش فيه، والمشكلات

المترتبة على تفاعل الناس بعضهم مع بعض في جماعات، وتعريفهم بمسئولياتهم نحو أنفسهم ونحو مجتمعهم، وذلك لأنها تتضمن دروسًا في حب الوطن وتحمل المسئولية واحترام الملكية العامة والخاصة، لذا كانت الضرورة بأن تتضمن مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية أبعاد الثقافة القانونية وتعمل على تنميتها لدى المتعلمين.

إجراءات تحليل المحتوى :

شمل تحليل المحتوى جميع كتب الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية بجمهورية مصر العربية طبعة ٢٠٢٣/٢٠٢٤م، وعددها (٦) كتب، والمقررة على تلاميذ المرحلة الابتدائية التي تمثل الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، والجدول التالي يوضح مفرداتها:

جدول رقم (١)

الصف	الفصل الدراسي	عدد الوحدات	عدد الدروس	عدد الصفحات	عدد الفقرات
الرابع الابتدائي	الأول	٣	١٥	٩٠	١٨٥
	الثاني	٣	١٥	٩٢	٢٠٣
الخامس الابتدائي	الأول	٣	١٦	١٠٢	٢١١
	الثاني	٣	١٥	٩٨	٢٠٣
السادس الابتدائي	الأول	٣	١٥	١٠٨	٢٢٦
	الثاني	٣	١٤	١٠٥	٢٤٠
المجموع	٦ فصول/٦ كتب	١٨ وحدة	٩٠ درس	٥٩٥ صفحة	١٢٦٨ فقرة

أدوات البحث:

١- قائمة أبعاد الثقافة القانونية الواجب توافرها لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، وتم إعدادها وفقًا للخطوات التالية:

- **الهدف من القائمة:**

تحديد الأبعاد الرئيسة والفرعية للثقافة القانونية الواجب توافرها لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.

- **مصادر اشتقاق القائمة:**

تنوعت وتعددت مصادر اشتقاق القائمة وتمثلت في الآتي:

أولًا: البحوث والدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الثقافة القانونية.

ثانيًا: الأدب التربوي والقانوني والمتمثل في الكتب والمراجع والدوريات التربوية والقانونية.

ثالثًا: بعض القوانين المصرية التي أصدرتها الدولة.

رابعًا: خصائص نمو تلاميذ المرحلة الابتدائية.

خامسًا: طبيعة مادة الدراسات الاجتماعية.

- **إعداد القائمة في صورتها الأولية:**

تستند القائمة على مجموعة من الشروط التي يجب مراعاتها في أهداف ومحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية، ومن خلال المصادر والدراسات التي تم الاعتماد عليها في اشتقاق القائمة، تم التوصل إلى شكل القائمة في صورتها المبدئية حيث اشتملت على ثمانية أبعاد رئيسة ويندرج تحت كل بُعد عدة أبعاد فرعية، وعند صياغة أبعاد القائمة تم مراعاة الآتي:

- أن تكون محددة وواضحة وبعيدة عن الغموض.
- أن تعكس أبعاد الثقافة القانونية بدقة في مناهج الدراسات الاجتماعية.
- أن تكون قابلة للتطبيق، وتحمل فكرة واحدة.
- ألا تكون مكررة مع الأبعاد الأخرى.

– ضبط القائمة:

بعد أن تم التوصل إلى قائمة أبعاد الثقافة القانونية في صورتها المبدئية، وللتأكد من صلاحيتها تم عرضها على مجموعة من السادة المحكمين

المتخصصين في مجال المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، للتعرف على آرائهم في النقاط التالية:

- مدى وضوح الصياغة اللغوية والعلمية.
- مدى انتماء الأبعاد الفرعية للأبعاد الرئيسة.
- مدى مناسبتها لتلاميذ المرحلة الابتدائية.
- مقترحاتهم بالحذف أو التعديل أو الإضافة.

وقد أسفرت عملية التحكيم عن:

قام بعض السادة المحكمين بحذف بعض العبارات لصعوبتها وغموضها، وعدم مناسبتها للمستوى العمري لتلاميذ هذه المرحلة، في حين اقترح بعض السادة المحكمين إضافة بعض المبادئ القانونية لتلاميذ هذه المرحلة، كما قام بعض السادة المحكمين بإعادة صياغة بعض العبارات لغويًا.

- الصورة النهائية للقائمة:

قامت الباحثة بتعديل القائمة المبدئية للثقافة القانونية في ضوء ما أبداه السادة المحكمون من آراء ومقترحات، وتم التوصل إلى القائمة في صورتها النهائية، وبالتالي أصبحت القائمة قابلة للتطبيق حيث تكونت القائمة من ثمانية أبعاد رئيسة وعدد من الأبعاد الفرعية، وتتمثل في:

١- الثقافة القانونية المتعلقة بحماية البيئة من التلوث المائي.

٢- الثقافة القانونية المتعلقة بحماية البيئة من التلوث الهوائي.

٣- الثقافة القانونية المتعلقة بحماية الأراضي الزراعية والمحميات الطبيعية.

٤- الثقافة القانونية المتعلقة بحقوق المستهلك.

٥- الثقافة القانونية المتعلقة بحقوق الطفل.

٦- الثقافة القانونية المتعلقة ببعض قواعد الانضباط المدرسي.

٧- الثقافة القانونية المتعلقة ببعض المفاهيم الدستورية.

٨- الثقافة القانونية المتعلقة بحماية الآثار والممتلكات العامة.

ومن خلال ما سبق من إجراءات قامت بها الباحثة في إعداد القائمة وضبطها يكون قد تم الإجابة على السؤال الأول من أسئلة البحث الحالي والذي ينص على: ما أبعاد الثقافة القانونية الواجب توافرها/ تضمينها بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية.

٢- إعداد استمارة تحليل المحتوى:

وللإجابة على السؤال الرئيس للبحث ونصه "ما مدى تضمين أبعاد الثقافة القانونية بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية؟

تم إعداد استمارة تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية، وقد مر إعدادها بالخطوات التالية:

- **الهدف من استمارة التحليل:**

للتعرف على مدى توافر أبعاد الثقافة القانونية بمحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية.

- **مجالات التحليل:**

يتضمن المجال كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف الرابع والخامس والسادس الابتدائي بالمرحلة الابتدائية طبعة (٢٠٢٣/٢٠٢٤م).

- **تحديد فئات التحليل:**

تم تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية وفق أبعاد الثقافة القانونية الثمانية الرئيسة المنصوص عليها في القائمة.

- **تحديد وحدات التحليل:**

وحدة التحليل: استخدمت الباحثة وحدة الفكرة (الموضوع) كوحدة للتحليل لأنها الأكثر ملائمة لطبيعة موضوع البحث.

- **تحديد ضوابط التحليل:**

- تم التحليل استنادًا إلى الأبعاد الرئيسة للثقافة القانونية.

- شمل التحليل كلًا من المحتوى، الأنشطة، المعلومات والفقرات الإثرائية، والأسئلة التكوينية والختامية والصور والخرائط والمشاريع.

- تم ترقيم وحدة التحليل على الكتاب حتى يتم ضبط عدد وحدات التحليل.

– كل فكرة هي وحدة تسجيل مستقلة وعندما تحتوى الفكرة أكثر من فئة تعد كل فئة وحدة تسجيل مستقلة.

– كل ظهور جديد لفئة ما يُعد تكرارًا جديدًا لها.

– في حال كانت الفكرة مرتبطة بما قبلها أو بما بعدها نعود للفكرة المرتبطة بها، وتعطى تكرارًا واحدًا.

– **لم يشمل التحليل:**

– المقدمة.

– فهرس الكتاب.

– خريطة المنهج.

– صفحة المقدمة لكل محور من محاور الكتاب.

– صفحة المقدمة لكل وحدة من وحدات الكتاب.

– اسئلة المراجعة على محاور الكتاب.

- **تصميم استمارة التحليل:**

قامت الباحثة بإعداد استمارة التحليل على النحو التالي:

جدول رقم (٢)

أبعاد الثقافة القانونية		التكرار	النسبة %
البعد القانوني الرئيس	المؤشرات الفرعية		
المجموع			

- **حساب ثبات المحللين :**

استعانت الباحثة بمعلمة للدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية تعمل بأحدي مدارس إدارة المعصرة التعليمية، لتحليل نفس الكتب بنفس البنود المعيارية، وبعد حساب نتائج البنود التي تم الاتفاق عليها والبنود التي تم الاختلاف عليها وذلك طبقا لمعادلة (معادلة كوبر) لحساب نسبة الاتفاق وهى:

نسبة الاتفاق = عدد مرات الاتفاق **x** ١٠٠

عدد مرات الاتفاق + عدد مرات عدم الاتفاق

وبتطبيق المعدلة نجد أن ثبات التحليل =٦٧، ٩١ % وهى نسبة عالية يطمئن إليها.

- إجراءات عملية التحليل:

تمت عملية التحليل وفق الخطوات التالية:

- قامت الباحثة باستخلاص وحدات التحليل، وترقيمها بشكل متسلسل حسب ورودها في كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف الرابع والخامس والسادس الابتدائي بالمرحلة الابتدائية.
- تم جمع تكرارات كل فكرة ثم حساب نسبتها المئوية من المجموع الكلي للأفكار العامة للكتاب.
- وأعطي وصفًا لمدى توافرها (معدومة – ضعيفة – متوسطة – كبيرة – كبيرة جدًا) بناءً على مفتاح التصحيح الآتي:

جدول رقم (٣)

نسبة التكرارات	الوصف
٠ % (صفر %)	معدومة
أقل من ٢٥%	ضعيفة
من ٢٥% إلى أقل من ٥٠%	متوسطة
من ٥٠% إلى أقل من ٧٥%	كبيرة
من ٧٥% إلى ١٠٠%	كبيرة جدًا

- تم الانتهاء من عملية التحليل، ثم استخلاص النتائج وتفسيرها، حيث تمت ترجمة التكرارات والنسب المئوية التي تجرى دراستها، وكانت نتائج البحث كالتالي:

نتائج البحث ومناقشتها وتفسيرها:

للإجابة عن سؤال البحث الثاني، والذي نصه: ما مدى توافر أبعاد الثقافة القانونية بمحتوى منهج الدراسات الاجتماعية للصف الرابع الابتدائي، تم تحليل محتوى منهج الدراسات الاجتماعية للصف الرابع الابتدائي ويشتمل على الكتاب المدرسي للفصل الدراسي الأول والثاني للعام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤م بعنوان (الدراسات الاجتماعية ، موارد وتراث بلدي)، وجاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٤)

بُعد الثقافة القانونية الرئيس	المؤشرات الفرعية	التكرار	النسبة المئوية%
أولًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحماية البيئة من التلوث المائي.	١- تعرف بعض المفاهيم مثل (تلوث الهواء).	٠	٠%
	٢- استنتاج الأضرار المترتبة على تصريف مياه الصرف الصحي والمخلفات من العقارات والمنشآت داخل المسطحات المائية.	٠	٠%
	٣- تعرف الأخطار المترتبة على تصريف السفن للوقود والزيوت والمواد والنفايات الضارة في المسطحات المائية.	٠	٠%
	٤- تعرف العقوبات القانونية إزاء تلوث الموارد المائية.	٠	٠%
المجموع	**٤ مؤشرات**	٠	٠%
ثانيًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحماية البيئة من التلوث الهوائي.	١- تعرف اسم الجهاز المعنى بحماية وتنمية البيئة واختصاصاته.	٠	٠%
	٢- إعطاء أمثلة للمواد الملوثة للبيئة الهوائية.	٠	٠%
	٣- تعرف الشروط التي حددها القانون عند حرق القمامة والتخلص من المخلفات الطبية والمخلفات الصلبة.	٠	٠%
	٤- تعرف العقوبات القانونية إزاء تلوث البيئة الهوائية.	٠	٠%

المجموع	**٤ مؤشرات**	٠	٠%
ثالثًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحماية الأراضي الزراعية والمحميات الطبيعية.	١- استنتاج الأخطار المترتبة على إقامة المنشآت والمصانع على الأرض الزراعية.	٠	٠%
	٢- تحديد الأخطار المترتبة على نقص وتبوير الأرض الزراعية.	٠	٠%
	٣- تثمين دور الدولة في زيادة رقعة الأرض الزراعية.	٠	٠%
المجموع	**٣ مؤشرات**	٠	٠%
رابعًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحماية الآثار والممتلكات العامة.	١- تعرف المقصود بالأثر.	٠	٠%
	٢- تعرف دور هيئة الآثار المصرية واختصاصاتها في المحافظة على الآثار وحمايتها.	٠	٠%
	٣- تعرف العقوبات القانونية المرتبطة بإتلاف الآثار وتهريبها وهدمها وسرقتها.	٠	٠%
	٤- استنتاج الأضرار المترتبة على تشويه الآثار.	٠	٠%
المجموع	**٤ مؤشرات**	٠	٠%
خامسًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحماية المستهلك.	١- تعرف مسئوليات جهاز حماية المستهلك واختصاصاته.	٠	٠%
	٢- تطبيق قواعد الصحة والسلامة ومعايير الجودة لبعض السلع.	٠	٠%
	٣- تحديد حقوق المستهلك في حالة اكتشاف عيوب في السلعة.	٠	٠%
	٤- تعرف العقوبة القانونية لتخزين السلع وعدم تداولها أو طرحها للبيع.	٠	٠%

المجموع	**٤ مؤشرات**	٠	%٠
سادسًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحقوق الطفل.	١- تحديد حقوق الطفل التي كفلها له القانون.	٢	%٠.٥١
	٢- تعرف الشروط التى وضعها القانون لعمالة الأطفال.	٠	%٠
	٣- توضيح محظورات عمالة الأطفال التى حظرها القانون على الأطفال.	٠	%٠
	٤- تعرف المقصود بالطفل طبقا لما جاء بالقانون المصري.	١	%٠.٢٥
	٥- تعرف العقوبات القانونية إزاء عمالة الأطفال خلاف ما نص عليه القانون المصري /خلاف الشروط التى وضعها القانون المصري.	٠	%٠
المجموع	**٥ مؤشرات**	٣	%٠.٧٧
سابعًا: الثقافة القانونية المتعلقة ببعض قواعد الانضباط المدرسي.	١- استنتاج عقوبة الغش في الامتحانات.	٠	%٠
	٢- تعرف عقوبة الإضرار بالمواد التعليمية والأثاث المدرسي.	٠	%٠
المجموع	**مؤشران**	٠	%٠
ثامنًا:الثقافة القانونية المتعلقة ببعض المفاهيم الدستورية.	١ – توضيح هيئات و سلطات الحكم في مصر.	٤	%١.٠٣
	٢- تعرف اختصاصات سلطات الحكم في مصر.	٢	%٠.٥١
	٣ – تعرف بعض المفاهيم الدستورية .	٠	%٠
	٤- تعرف مهام رئيس الجمهورية.	١	%٠.٢٥
المجموع	**٤ مؤشرات**	٧	%١.٨
المجموع الكلي الاجمالي	**٣٠ مؤشرًا فرعيًا**	١٠	%٢.٥٧

من خلال الجدول السابق يتضح أن:

– انخفاض أبعاد الثقافة القانونية المتضمنة في محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالصف الرابع الابتدائي، حيث تمثلت بأجمالي (١٠) تكرار بصورة مباشرة من إجمالي الفقرات الي بلغ عددها (٣٨٨) فقرة بنسبة (٢.٥٧%) وهي نسبة ضعيفة.

– أكثر أبعاد الثقافة القانونية متضمن في محتوى المنهج هو " بُعد الثقافة القانونية المتعلق ببعض المفاهيم الدستورية" متضمن ب (٧) تكرارات بنسبة (١.٨%) وعلى الرغم من ذلك فهي نسبة ضعيفة، ويليه "بُعد الثقافة القانونية المتعلق بحقوق الطفل" متضمن ب (٣) تكرارات بنسبة (٠.٧٧%)،وهي أيضًا نسبة ضعيفة، في حين لم تتمثل باقي أبعاد الثقافة القانونية في محتوى المنهج.

– أشارت بعض الدروس إلى الثقافة القانونية بصورة غير مباشرة كما في:

– ص ١٢٢(فصل دراسي أول) درس بعنوان (نحو حياة مستدامة في بلدنا) أشار إلى أن الدولة المصرية تفرض عقوبات على كل من يلوث مياة نهر النيل، ووضعت قوانين تُجرم التربة، دون أن يذكر صراحة نص هذه القوانين أو محتواها أو عقوبة من يخالفها.

– ص ٥٣(الفصل الدراسي الثاني) درس بعنوان (مسئوليتنا نحو تراث بلدنا) أشار إلى أن الدولة أصدرت قوانين تجرم الإتجار بالآثار والاعتداء عليها وتنظيم عملية البحث والتنقيب.

– يوجد بعض الدروس التي يمكن من خلالها تضمين أبعاد الثقافة القانونية مثل:

– درس بعنوان (نحو حياة مستدامة في بلدنا) يمكن تضمين بُعد الثقافة القانونية المتعلقة بحماية البيئة من التلوث المائي من حيث تعرف النتائج القانونية المترتبة على تصريف مياه الصرف الصحي والمخلفات داخل المسطحات المائية، وتعرف العقوبات القانونية إزاء تلويث وإهدار الموارد المائية العذبة.

– كما يمكن تضمين بُعد الثقافة القانونية المتعلق بحماية البيئة من التلوث الهوائي من حيث التعرف على المقصود بتلوث الهواء وفق ما نص عليه قانون البيئة المصري، وإعطاء أمثلة للمواد الملوثة للبيئة الهوائية.

– كما يمكن تضمين بُعد الثقافة القانونية المتعلق بحماية الأراضي الزراعية والمحميات الطبيعية من حيث تحديد الأخطار القانونية المترتبة على نقص وتبوير الأرض الزراعية.

– كما يمكن تضمين بُعد الثقافة القانونية المتعلق بحماية الآثار والممتلكات العامة في درس بعنوان (مسئوليتنا نحو تراث بلدنا) من حيث تعرف المقصود بالأثر وفق ما نص عليه قانون الآثار المصري، وتعرف العقوبات القانونية المرتبطة بإتلاف الآثار وتهريبها وهدمها.

– كما يمكن تضمين بُعد الثقافة القانونية المتعلق بالمرور من خلال درس بعنوان(أنواع وسائل النقل في حياتي) ودرس بعنوان (قواعد وأخلاقيات استخدام وسائل النقل).

– لذلك توصي الباحثة بضرورة تطوير إعادة صياغة محتوى منهج الدراسات الاجتماعية بالصف الرابع الابتدائي في ضوء أبعاد الثقافة القانونية، حيث أن دروس المحتوى تسلم نفسها لأبعاد الثقافة القانونية بصورة كبيرة.

– للإجابة عن سؤال البحث الثالث، والذي نصه: ما مدى توافر أبعاد الثقافة القانونية بمحتوى منهج الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الابتدائي، تم تحليل محتوى منهج الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الابتدائي ويشتمل على الكتاب المدرسي للفصل الدراسي الأول والثاني للعام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤م بعنوان(الدراسات الاجتماعية، وطني مصر الأرض والحضارة)، وجاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٥)

بُعد الثقافة القانونية الرئيس	المؤشرات الفرعية	التكرار	النسبة المئوية%
أولًا: الثقافة	١– تعرف بعض المفاهيم مثل (تلوث الهواء).	٠	٠%

القانونية المتعلقة بحماية البيئة من التلوث المائي.	٢- استنتاج الأضرار المترتبة على تصريف مياة الصرف الصحي والمخلفات من العقارات والمنشآت داخل المسطحات المائية.	٠	٠%
	٣- تعرف الأخطار المترتبة على تصريف السفن للوقود والزيوت والمواد والنفايات الضارة في المسطحات المائية.	٠	٠%
	٤- تعرف العقوبات القانونية إزاء تلوث الموارد المائية.	٠	٠%
المجموع	**٤ مؤشرات**	٠	٠%
ثانيًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحماية البيئة من التلوث الهوائي.	١- تعرف اسم الجهاز المعنى بحماية وتنمية البيئة واختصاصاته.	٠	٠%
	٢- إعطاء أمثلة للمواد الملوثة للبيئة الهوائية.	٠	٠%
	٣- تعرف الشروط التى حددها القانون عند حرق القمامة والتخلص من المخلفات الطبية والمخلفات الصلبة.	٠	٠%
	٤- تعرف العقوبات القانونية إزاء تلوث البيئة الهوائية.	٠	٠%
المجموع	**٤ مؤشرات**	٠	٠%
ثالثًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحماية الأراضي الزراعية والمحميات الطبيعية.	١- تعرف الأخطار القانونية المترتبة على التعدى على المحميات الطبيعية	١	٠.٢٤%
	٢- تحديد الأخطار المترتبة على نقص وتبوير الأرض الزراعية.	٠	٠%
	٣- تثمين دور الدولة في زيادة رقعة الأرض الزراعية.	١	٠.٢٤%
المجموع	**٣ مؤشرات**	٢	٠.٤٨%
رابعًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحماية الآثار والممتلكات العامة.	١- تعرف المقصود بالآثر.	٠	٠%
	٢- تعرف دور هيئة الآثار المصرية واختصاصاتها في المحافظة على الآثار وحمايتها.	٠	٠%
	٣- تعرف العقوبات القانونية المرتبطة باتلاف الآثار وتهريبها وهدمها وسرقتها.	٠	٠%

	٤- استنتاج الأضرار المترتبة على تشويه الآثار.	٠	٠%
المجموع	**٤ مؤشرات**	٠	٠%
خامسًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحماية المستهلك.	١- تعرف مسئوليات جهاز حماية المستهلك واختصاصاته.	٠	٠%
	٢- تطبيق قواعد الصحة والسلامة ومعايير الجودة لبعض السلع.	٠	٠%
	٣- تحديد حقوق المستهلك في حالة اكتشاف عيوب في السلعة.	٠	٠%
	٤- تعرف العقوبة القانونية لتخزين السلع وعدم تداولها أو طرحها للبيع.	٠	٠%
المجموع	**٤ مؤشرات**	٠	٠%
سادسًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحقوق الطفل.	١- تحديد حقوق الطفل التي كفلها له القانون.	٠	٠%
	٢- تعرف الشروط التى وضعها القانون لعمالة الأطفال.	٠	٠%
	٣- توضيح محظورات عمالة الأطفال التى حظرها القانون على الأطفال.	٠	٠%
	٤- استنتاج الأضرار المترتبة على عمالة الأطفال قبل بلوغ سن ١٥ سنة.	٠	٠%
	٥- تعرف العقوبات القانونية إزاء عمالة الأطفال خلاف ما نص عليه القانون المصري /خلاف الشروط التى وضعها القانون المصري.	٠	٠%
المجموع	**٥ مؤشرات**	٠	٠%
سابعًا: الثقافة القانونية المتعلقة ببعض قواعد الانضباط المدرسي.	١- استنتاج عقوبة الغش في الامتحانات.	٠	٠%
	٢- تعرف عقوبة الإضرار بالمواد التعليمية والأثاث المدرسي.	٠	٠%
المجموع	**مؤشران**	٠	٠%

ثامنًا: الثقافة القانونية المتعلقة ببعض المفاهيم الدستورية.	١ – توضيح هيئات و سلطات الحكم في مصر.	٠	%٠
	٢– تعرف احتصاصات سلطات الحكم في مصر.	٠	%٠
	٣ – تعرف بعض المفاهيم الدستورية .	٢	%٠.٤٨
	٤– تعرف مهام رئيس الجمهورية.	٠	%٠
المجموع	**٤ مؤشرات**	٠	%٠
المجموع الكلي /الاجمالي	**٣٠ مؤشرًا فرعيًا**	٤	%٠.٩٦

من خلال الجدول السابق يتضح أن:

– انخفاض أبعاد الثقافة القانونية المتضمنة في محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالصف الخامس الابتدائي، حيث تمثلت بأجمالي (٤) تكرارات بصورة مباشرة من إجمالي الفقرات الي بلغ عددها (٤١٤) فقرة بنسبة (٠.٩٦%) وهي نسبة ضعيفة.

– بُعد الثقافة القانونية المتعلق بحماية الأراضي الزراعية والمحميات الطبيعية هو البُعد الوحيد المتضمن بمحتوى منهج الدراسات الاجتماعية للصف الخامس، في حين أغفل محتوى المنهج باقي أبعاد الثقافة القانونية.

– ص ٢٧(فصل دراسي ثانِ) درس بعنوان (مشكلة الزيادة السكانية في بلدنا) أشار إلى نص المادة (٤١) من الدستور المصري عام ٢٠١٤م، المُتعلقة بالتزام الدولة بوضع برنامج سكاني يحقق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة.

– في حين كان يمكن تضمين بعد الثقافة القانونية المتعلق بحقوق الطفل من حيث تجريم الزواج المبكر للإناث، مع توضيح العقوبة القانونية لذلك.

– ص ٣٢ (فصل دراسي ثانِ) درس بعنوان (الحياة الاجتماعية في بلدنا بين الماضي والحاضر) أشار إلى نص المادة رقم (١١) من الدستور المصري المتعلقة بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق والوظائف.

– أشارت بعض الدروس إلى الثقافة القانونية بصورة غير مباشرة مثل:

– ص ٤٠ (فصل دراسي أول) درس بعنوان(التغيرات المناخية وأثرها على بلدي) أشار إلى أن الدولة المصرية تقوم بسن القوانين لحماية البيئة دون أن يذكر صراحة نص هذه القوانين أو محتواها أو عقوبة من يخالفها.

– ص ٢٥ (فصل دراسي ثانٍ) درس بعنوان (مشكلة الزيادة السكانية في بلدنا) أشار إلى أن الدولة تصدر قوانين تجرم عمالة الأطفال، دون أن يذكر صراحة نص هذه القوانين أو محتواها أو عقوبة من يخالفها.

– ص ٥٣(الفصل الدراسي الثاني) درس بعنوان (مسئوليتنا نحو تراث بلدنا) أشار إلى أن الدولة أصدرت قوانين تجرم الإتجار بالآثار والاعتداء عليها وتنظيم عملية البحث والتنقيب.

– يوجد بعض الدروس التي يمكن من خلالها تضمين أبعاد الثقافة القانونية مثل:

– في حين أنه من الممكن تضمين بُعد الثقافة القانونية المتعلق بحماية الأراضي الزراعية والمحميات الطبيعية وبُعد الثقافة القانونية المتعلق بحماية البيئة من التلوث الهوائي في درس (النباتات الطبيعية والحيوانات البرية في بلدي) و درس بعنوان (الصناعة في بلدي) من حيث التعرف على الشروط إقامة المنشآت الصناعية الت نص عليها قانون البيئة المصري، وتعرف العقوبات القانونية إزاء كل من يساهم في الإضرار بالخصائص الطبيعية للهواء.

– وتضمين بُعد الثقافة القانونية المتعلق بحماية البيئة من التلوث المائي من خلال درس بعنوان (الموارد المائية في بلدي).

للإجابة عن سؤال البحث الرابع، والذي نصه: ما مدى توافر تضمين أبعاد الثقافة القانونية بمحتوى منهج الدراسات الاجتماعية للصف السادس الابتدائي، تم تحليل محتوى منهج الدراسات الاجتماعية للصف السادس الابتدائي ويشتمل على الكتاب المدرسي للفصل الدراسي الأول والثاني للعام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤م بعنوان (الدراسات الاجتماعية، وطني العربي الأرض والحضارة)، وجاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٦)

بُعد الثقافة القانونية الرئيس	المؤشرات الفرعية	التكرار	النسبة المئوية%
أولًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحماية البيئة من التلوث المائي.	١- تعرف بعض المفاهيم مثل (تلوث الهواء).	٠	٠%
	٢- استنتاج الأضرار المترتبة على تصريف مياه الصرف الصحي والمخلفات من العقارات والمنشآت داخل المسطحات المائية.	٠	٠%
	٣- تعرف الأخطار المترتبة على تصريف السفن للوقود والزيوت والمواد والنفايات الضارة في المسطحات المائية.	٠	٠%
	٤- تعرف العقوبات القانونية إزاء تلوث الموارد المائية.	٠	٠%
المجموع	**٤ مؤشرات**	٠	٠%
ثانيًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحماية البيئة من التلوث الهوائي.	١- تعرف اسم الجهاز المعنى بحماية وتنمية البيئة واختصاصاته.	٠	٠%
	٢- إعطاء أمثلة للمواد الملوثة للبيئة الهوائية.	٠	٠%
	٣- تعرف الشروط التي حددها القانون عند حرق القمامة والتخلص من المخلفات الطبية والمخلفات الصلبة.	٠	٠%
	٤- تعرف العقوبات القانونية إزاء تلوث البيئة الهوائية.	٠	٠%
المجموع	**٤ مؤشرات**	٠	٠%
ثالثًا: الثقافة القانونية	١- استنتاج الأخطار المترتبة على إقامة المنشآت والمصانع على الأرض الزراعية.	٠	٠%

المتعلقة بحماية الأراضي الزراعية والمحميات الطبيعية.	٢- تحديد الأخطار المترتبة على نقص وتبوير الأرض الزراعية.	٠	٠%
	٣- تثمين دور الدولة في زيادة رقعة الأرض الزراعية.	٠	٠%
المجموع	**٣ مؤشرات**	٠	٠%
رابعًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحماية الآثار والممتلكات العامة.	١- تعرف المقصود بالأثر.	٠	٠%
	٢- تعرف دور هيئة الآثار المصرية واختصاصاتها في المحافظة على الآثار وحمايتها.	٠	٠%
	٣- تعرف العقوبات القانونية المرتبطة بإتلاف الآثار وتهريبها وهدمها وسرقتها.	٠	٠%
	٤- استنتاج الأضرار المترتبة على تشويه الآثار.	٠	٠%
المجموع	**٤ مؤشرات**	٠	٠%
خامسًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحماية المستهلك.	١- تعرف مسئوليات جهاز حماية المستهلك واختصاصاته.	٠	٠%
	٢- تطبيق قواعد الصحة والسلامة ومعايير الجودة لبعض السلع.	٠	٠%
	٣- تحديد حقوق المستهلك في حالة اكتشاف عيوب في السلعة.	٠	٠%
	٤- تعرف العقوبة القانونية لتخزين السلع وعدم تداولها أو طرحها للبيع.	٠	٠%
المجموع	**٤ مؤشر**	٠	٠%
	١- تحديد حقوق الطفل التي كفلها له القانون.	٠	٠%

سادسًا: الثقافة القانونية المتعلقة بحقوق الطفل.	٢- تعرف الشروط التي وضعها القانون لعمالة الأطفال.	٠	٠%
	٣- توضيح محظورات عمالة الأطفال التى حظرها القانون على الأطفال.	٠	٠%
	٤- استنتاج الأضرار المترتبة على عمالة الأطفال قبل بلوغ سن ١٥ سنة.	٠	٠%
	٥- تعرف العقوبات القانونية إزاء عمالة الأطفال خلاف ما نص عليه القانون المصري/خلاف الشروط التي وضعها القانون المصري.	٠	٠%
المجموع	**٥ مؤشر**	٠	٠%
سابعًا: الثقافة القانونية المتعلقة ببعض قواعد الانضباط المدرسي.	١- استنتاج عقوبة الغش في الامتحانات.	٠	٠%
	٢- تعرف عقوبة الإضرار بالمواد التعليمية والأثاث المدرسي.	٠	٠%
المجموع	**٢ مؤشر**	٠	٠%
ثامنًا: الثقافة القانونية المتعلقة ببعض المفاهيم الدستورية.	١ – توضيح هيئات و سلطات الحكم في مصر.	٠	٠%
	٢- تعرف اختصاصات سلطات الحكم في مصر.	٠	٠%
	٣ – تعرف بعض المفاهيم الدستورية .	٠	٠%
	٤- تعرف مهام رئيس الجمهورية.	٠	٠%
المجموع	**٤ مؤشرات**	٠	٠%
المجموع الكلي /الاجمالي	**٣٠ مؤشرًا فرعيًا**	٠	٠%

من خلال الجدول السابق يتضح أن:

- لم يتضمن محتوى منهج الدراسات الاجتماعية للصف السادس الابتدائي على أي من أبعاد الثقافة القانونية التي يقترحها البحث بصورة مباشرة، وذلك ربما بسبب طبيعة الموضوعات التي يتناولها محتوى المنهج حيث شمل على إجمالي عدد موضوعات الدروس (٢٩) درسًا للفصلين الدراسيين الأول والثاني، منهم (١٥) درسًا أي بنسبة (٥١.٧%) من إجمالي موضوعات الدراسات الاجتماعية تهتم بموضوعات التاريخ الإسلامي من حيث قيام الدولة الإسلامية ومظاهر الحضارة الإسلامية مما تعذر تضمينها لأبعاد الثقافة القانونية.
- وكانت باقي موضوعات محتوى المنهج بلغ عددها(١٤) درسًا أي بنسبة (٤٩.٣%) من إجمالي موضوعات الدراسات الاجتماعية تهتم بموضوعات جغرافية عامة تخص الوطن العربي.

– يوجد بعض الدروس التي يمكن من خلالها تضمين أبعاد الثقافة القانونية مثل:

– يمكن تضمين بُعد الثقافة القانونية المتعلق بحماية البيئة من التلوث المائي، وبُعد الثقافة القانونية المتعلق بحماية الأرض الزراعية والمحميات الطبيعية في الوطن العربي من خلال درس بعنوان (المشكلات البيئية في وطننا العربي)، ودرس بعنوان (الزراعة في وطننا العربي) من حيث تعرف العقوبات القانونية للبناء والتعدي على الأراضي الزراعية بالوطن العربي.

– تضمين بُعد الثقافة القانونية المتعلق بحماية البيئة من لتلوث المائي من خلال درس بعنوان (الثروة الحيوانية والسمكية في وطننا العربي) من حيث التعرف على الأخطار القانونية نتيجة الصيد في الأوقات الممنوعة وبالطرق والمواد المحظورة دوليًا والعقوبة القانونية لذلك عربيًا.

توصيات البحث:

من خلال نتائج البحث يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

- ضرورة تحليل أهداف ومحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية والإعدادية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.

- ضرورة تضمين أبعاد الثقافة القانونية بشكل فعلي وصريح، مما يثري محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية، ويعزز الوعي بالقانون بالمرحلة الابتدائية.
- تزويد المعلمين بأدلة ارشادية توضح الموضوعات التي يمكن من خلالها تضمين الثقافة القانونية في مناهج الدراسات الاجتماعية.
- تصميم وتخطيط أنشطة تعليمية وتعلمية قائمة على تنمية أبعاد الثقافة القانونية لدى المتعلمين.
- تدريب المعلمين على كيفية تناول أبعاد الثقافة القانونية في مناهج الدراسات الاجتماعية أثناء التدريس داخل حجرة الصف.

بحوث مقترحة:

يقترح البحث إجراء البحوث التالية:

- برنامج قائم على الأنشطة الترائية لتنمية الثقافة القانونية من خلال مادة الدراسات الاجتماعية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.
- برنامج قائم على المُدخل التكاملي (الدراسات الاجتماعية والقانون) لتنمية أبعاد الثقافة القانونية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي.
- فاعلية برنامج تدريبي لمعلمي الدراسات الاجتماعية أثناء الخدمة في ضوء أبعاد الثقافة القانونية.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية

١- أحمد اللقاني، وعلي الجمل(١٩٩٦): معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، عالم الكتب، القاهرة.

٢- أريج بنت صالح بن عبد الله(٢٠١٣): تحليل محتوى مقرر الدراسات الاجتماعية الوطنية للصف الأول المتوسط في ضوء تناوله لقيم الانتماء الوطني، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة القصيم.

٣- إيمان محمد عبد الوارث إمام(٢٠١٨):" مقرر مقترح في الثقافة القانونية قائم على المدونات الإلكترونية لتنمية الوعي بالمسئولية المدنية المهنية لدى الطالبة المعلمة شعبة الجغرافيا"، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد(١٠١)، يونيو ،ص١٧٧.

٤- ثناء أحمد جمعه (٢٠٠٦): "فاعلية برنامج تعلم ذاتي في تنمية بعض جوانب الثقافة القانونية لدى طلاب كلية التربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص٨٦.

٥- جبر بن محمد بنداود (٢٠٠٥): دراسة تحليلية لمحتوى كتاب العلوم للصف السادس الابتدائي بالمملكة العربية السعودية في ضوء معايير تدريس العلوم، المؤتمر العلمي السابع عشر- مناهج التعليم والمستويات المعيارية، مجلد (٣)، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، يوليو، القاهرة.

٦ - جمال سليمان (٢٠٢١): تحليل محتوى لمضامين التربية البيئية في مناهج الدراسات الاجتماعية للحلقة الأولى من التعليم الأساسي، مجلة جامعة البعث، مجلد(٤٣)، العدد(٨).

٧- حافظ فرج أحمد (٢٠٠٤): التربية وقضايا المجتمع المعاصر، عالم الكتب، القاهرة، ص ١١٦.

٨- حسن الهبائلي (١٩٨٩): تحليل المحتوى ، المجلة العربية للمعلومات، العدد(٢) ، المجلد (١٠)، تونس.

٩- حسن جعفر الخليفة (٢٠١٧): المنهج المدرسي المعاصر: مفهومة، أسسه، مكوناته، تنظيماته، تقويمه، تطويره، ط١، عالم الكتب، القاهرة.

١٠ سامح جميل عبد الرحيم، فتحي كامل زيادي (١٩٩٨): " الثقافة القانونية للمعلم- دراسة ميدانية"، مجلة التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد(١٢)، العدد(٢)، أكتوبر، ص٣٥.

١١- سعد علي زاير وآخرون(٢٠١٥): تطبيقات تربوية مقترحة وفق أبعاد التنمية المستدامة، مكتبة الأمير للطباعة والنشر، بغداد.

١٢- سمير محمد حسين (١٩٩٦): تحليل المضمون، ط٢، عالم الكتب، القاهرة.

١٣- رشدي طعيمة (١٩٨٨): تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية ، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٤- شهد نعيم زواتية (٢٠٢١): تحليل محتوى كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الثامن الأساسي في ضوء الأهداف العامة لتدريسها، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

١٥- رنيم أحمد (٢٠٢٠): تحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي في ضوء التربية الإعلامية، مجلة جامعة البعث، المجلد (٤٢)، العدد(٢٠).

١٦- ريما راشد سعد (٢٠١٩): تحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية المقررة على طالبات الصف الثاني المتوسط في ضوء مهارات التفكير المستقبلي، مجلة كلية التربية، مجلد (٣٥)، العدد(١)، جامعة أسيوط.

١٧- زكي بن عبد العزيز، وأمير القرشي(٢٠١١):" مستوى الثقافة القانونية لدى طلبة جامعة الملك فيصل: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (للعلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد (١٢)، العدد(٢)، ص٤٠.

١٨- زينب داود سلمان (٢٠٢٢): تحليل محتوى كتاب الجغرافية البشرية للصف السادس الأدبي وفق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، مجلة كلية الآداب، العدد(١٤١)، جامعة بغداد.

١٩- صالح بن حمد العساف (١٩٩٥) : المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض.

٢٠- صالحة عبد الله، وعلي مهدي، ومريم سالم(٢٠١٤): "الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان"، المجلة الدولية لنظم إدارة التعلم، العدد(٢)، سلطة عمان، ص١٩١.

٢١- طاهر عبد الكريم (٢٠١٠): البعدان الوطني والعالمي في مناهج الدراسات الاجتماعية في سلطنة عمان، المجلة التربوية، مجلد (٢٤)، العدد(٩٦)، جامعة الكويت.

٢٢- عبد الرحمن الهاشمي، ومحسن علي عطية (٢٠٠٩): مقارنة المناهج التربوية في الوطن العربي والعالم، ط١، دار الكتاب الجامعي، الإمارات.

٢٣- عبد الرحمن الهاشمي، ومحسن علي عطية (٢٠١١): تحليل مضمون المناهج الدراسية، دار صفاء، عمان.

٢٤- عبد الرحمن سيد سليمان (٢٠١٤)، مناهج البحث، كلية التربية، جامعة عين شمس.

٢٥- عبد الكريم فتح الله (٢٠٠٧): معلم الصف، كفاياته، مسؤولياته، نموه المهني، مطبعة دار طلاس للنشر، دمشق.

٢٦- عبد المعطي الأغا(٢٠١٤):"التربية القانونية كمدخل من مداخل تطوير منهج الدراسات الاجتماعية"، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد(٥٧)، فبراير، ص ١٩٣-٢٠٧.

٢٧- عبير عبد الصمد بيومي (٢٠٠٨): "فاعلية مواقف تعليمية مقترحة في تعلم طفل الروضة بعض مبادئ الثقافة القانونية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوان، ص٤٣.

٢٨- عصام محمد عبد القادر(٢٠٢٠): لماذا تحليل المحتوى؟ المجلة التربوية، العدد(٧٨)، كلية التربية بنين، جامعة الأزهر.

٢٩- علي محمد السيد (٢٠١١): اتجاهات وتطبيقات حديثة في المناهج وطرائق، ط١، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٣٠- علي معمر عبد المؤمن(٢٠٠٨): مناهج البحث في العلوم الاجتماعية: الأساسيات والتقنيات والأساليب، دار الكتب الوطنية.

٣١- عهد حوري، معلا سلامة(٢٠٠٧): تحليل محتوى المناهج، وزارة التعليم العالي، كلية التربية، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات. (٢٠٠٦): المناهج الدراسية، مكتبة الفنون للطباعة، بغداد، العراق.

٣٢- عيد عبد الغني عثمان (٢٠٠٨): "الثقافة القانونية في منهج التربية الوطنية بالمرحلة الثانوية – دراسة تقويمية"، المؤتمر العلمي الأول (تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية)، مجلة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، مجلد(٢)، كلية التربية، جامعة عين شمس، يوليو، ص٥٠٧.

٣٣- فاطمة عبد القادر حسن وسهير محمد حوالة (١٩٩٥): "الثقافة القانونية للمواطن المصري في عالم سريع التغيير–دراسة ميدانية"، مجلة العلوم التربوية، مجلد (٢)، العدد(١)، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

٣٤- فايزة أحمد الحسيني(٢٠١٧): المواطنة الرقمية ومناهج الدراسات الاجتماعية: رؤية مأمولة، مجلة كلية التربية، العدد(٨)، الجزء(٤)، جامعة الفيوم.

٣٥- فتحي يوسف (٢٠٠١): بعض القيم الاجتماعية اللازمة لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي ودور مناهج الدراسات الاجتماعية في اكسابها لهم، مجلة الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، العدد(٦٩)، كلية التربية ، جامعة عين شمس.

٣٦- فواز حمدان راشد(٢٠٢٢): القيم الاجتماعية المتضمنة في المناهج التربوية: دراسة تحليلية لمحتوى مادة الاجتماعيات للمرحلة المتوسطة في دولة الكويت، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط.

٣٧- محسن علي عطية(٢٠٠٨): الاستراتيجيات الحديثة في التدريس الفعّال، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

٣٨- محمد بن سالم العبري (٢٠٠٩): تحليل المحتوى، تعلايفه، وأهميته، وخطواته، دورية التطوير التربوي، العدد(٤٨)، وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان.

٣٩- محمد بن عمر المدخلي (٢٠١٤): منهج تحليل المحتوى تطبيقات على مناهج البحث، كلية المعلمين، جدة، جامعة الملك عبد العزيز.

٤٠- محمد عبد الحميد (٢٠١٠): تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، عالم الكتب، القاهرة.

٤١ – محمد عبد الحميد (٢٠٠٥) البحث العلمي في تكنولوجيا التعليم، ط١، عالم الكتب، القاهرة.

٤٢- منى محمد السيد الحرون (٢٠١٣):"الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات: دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للحياة الجامعية"، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد (٣٧)، الجزء(٤)، مايو، ص ص ٢٧٥-٢٧٦.

٤٣- ناصر أحمد الخوالدة، يحيى إسماعيل عيد (٢٠٠٦): تحليل المحتوى في مناهج التربية الإسلامية وكتبها، دار وائل، عمان.

٤٤- - نبيل عبد الفتاح(٢٠٠٢): "الوعي القانوني وتنمية الثقافة السياسية في مصر" ، مجلة الديمقراطية، المجلد(٢)، العدد(٧)، مؤسسة الأهرام، ص٣٤.

٤٥- نجاة عبده عارف(٢٠٠٩): "فاعلية برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتحقيق بعض أهداف التربية القانونية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي.

٤٦- والي عبد الرحمن أحمد(٢٠٠٠):"فاعلية برنامج مقترح في الأنشطة المصاحبة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي في تنمية بعض المبادئ القانونية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1- Aksit,T.& Atasalar,J(2008): Values that Social Studies Textbook Value: Intital Outcomes,Paper taken from Reflecting on Identities:Research, Practice and Innovation. Proceedings of the Tenth Conference of the Children′s Identity and Citizenship in Europe Academic Network, London.

2- Colby.A, Ehrlich. T, Beaumont. E, and Stephens.J(2003): Educating Citizens:Preparing America's Undergraduates for Lives of Moral and Civic Responsibility, Michigan Journal of Community Service Learning,VOL10, pp. 70-75.

3- Kus,Z.(2014):What Kind of Citizen ? An Analysis of the Social Studies Curriculum in Turkey. Citizenship, Social and Economics Education. V(13),n(2),pp132-145.

4- Nelken,David(2004) : "Using The Concept of Legal Culture",Australian Journal of Legal Philosophy,V(29), January,P1.

5- Sunde, Jorn ,O.(2010): "Champagne at the Funeral - An Introduction to Legal Culture,in :John Oyerhagen Sunde and Knut Einar Skodvin (ed.), rendezvous of European LegalCultures (Fabokforlaget 2010),P11.

6- Stavenhagen,R(2008): Building Intercultural Citizenship through Education: a human rights approach, European Journal of Education,Vol. 43, No. 2, ,pp161-179.

7- Steven L. VanderStaay: Law and Society in Seattle(2007): Law-Related Education as Culturally Responsive Teaching, Anthropology & Education Quarterly, Published by: Wiley on behalf of the American Anthropological Association Vol. 38, No. 4 (Dec), pp. 360-379.

8- Zubok, Iu. A.; Chuprov, V. I.(2007): The Legal Culture of Young People from the Standpoint of Transformation Strategies,Eric,Russian Education and Society, v49, n7, Jul, p73-91.

9- Zubok, Iu. A.; Chuprov, V. I.(2007): On the Shaping of the Legal Culture of Young People in Russia and Belarus, Eric,Russian Education and Society, v49 n8 Aug, p54-67.